الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية والمحاسبة التخصص : تدقيق ومراقبة التسيير

التحليل المالي أداة ضرورة في تسيير مؤسسة

الدراسة ميدانية لمبنة الساحل لولاية مستغانم

مقدمة من طرف الطالبين :

بوكبير طيب مصطفى

قوريشي ياسمين

تحت إشراف الأستاذ :

إبراهيمي عمر

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بوزيان العجال	أستاذ محاضرا	جامعة مستغانم
مقررا	إبراهيمي عمر	أستاذ مساعدا	جامعة مستغانم
مناقشا	بشني يوسف	أستاذ محاضرا	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2021/2020

تشكر

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي اللّذان سهرا

وتعبا على تعليي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد إلى الأستاذ المشرف

ابراهيمي وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل إلى كل أقاربي و

إلى كل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء

الدراسة و في الأخير أرجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه

جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخّرج.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي اللّذان سهرا

وتعبا على تعليي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد إلى الأستاذ المشرف

ابراهيمي وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل إلكل أقاربي و

إلكل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء

الدراسة و خاصة الى بوكبير طيب مصطفى و في الأخير أرجوا من الله تعالى أن

يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين على التخّرج .

قوريشي ياسمين

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي و أبي العزيزين حفظهما الله لي اللّذان سهرا

وتعبا على تعليي في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد إلى الأستاذ المشرف

ابراهيمي وإلى أفراد أسرتي ، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضل إلكل أقاربي و

إلكل الأصدقاء و الأحباب من دون استثناء إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء

الدراسة و خاصة شريكتي في هذا العمل قوريشي ياسمين . و في الأخير أرجوا من

الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة المتربصين المقبلين

على التخّرج.

بوكبير طيب مصطفى

الفهرس

تشكرات

الإهداء

الفهرس

قائمة الأشكال

قائمة جداول

مقدمة العامة 01

الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتحليل المالي 30-04

تمهيد 04

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي 05

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي 05

المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي وأساليبه 07

المطلب الثالث: خطوات وأهمية ومقومات التحليل المالي 09

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية 11

المطلب الأول: تعريف و خصائص القوائم المالية 11

المطلب الثاني:مستخدمو القوائم المالية 15

المطلب الثالث: أهمية و أهداف القوائم المالية 17

المبحث الثالث: مؤشرات التحليل المالي 25

المطلب الأول: النماذج الإحصائية 25

المطلب الثاني: النسب المالية 27

خلاصة الفصل 30

الفصل الثاني: تسيير المؤسسة ودورها في تحليل المالي 51-32

تمهيد 32

المبحث الأول: ماهية المؤسسة 33

المطلب الأول : تعريف المؤسسة 33

المطلب الثاني : أنواع المؤسسات و إحتياجاتها 34

المطلب الثالث: أهداف و خصائص المؤسسة 36

المبحث الثاني: وظائف المؤسسة و أجزائها 39

المطلب الأول : وظائف المؤسسة 39

المطلب الثاني: أجزاء المؤسسة و مستوياتها 41

مبحث الثالث : تسيير مؤسسة ومراقبة التسيير 43
المطلب الأول: مفهوم التسيير ومبادئها 43
المطلب الثاني : مفهوم وخصائص مراقبة التسيير 46
المطلب الثالث: أهمية وأهداف مراقبة التسيير 47
المطلب الرابع: مهام وأدوات مراقبة التسيير 49
الخلاصة الفصل 51
***الفصل الثالث* الدراسة ميدانية لمبنة الساحل لولاية مستغانم** **68-53**
تمهيد 53
المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة 54
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة 54
المطلب الثاني: تعريف المؤسسة ووظائفها 55
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي،مهامه و اهداف المؤسسة 56
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية 59
المطلب الأول: عرض الميزانية لسنة 2019 59
المطلب الثاني: دراسة التوازن المالي للمؤسسة 62
المطلب الثالث: تعليق عام على وضعية المالية للمؤسسة 67
خاتمة الفصل 68
قائمة المراجع 73

قائمة الأشكال

رقم	إسم شكل	الصفحة
01-I	جدول العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة	25
01-III	الهيكل التنظيمي لشركة "ملبنة الساحل لولاية مستغانم"	56

قائمة الجداول

رقم	إسم جدول	الصفحة
01-I	نسب المؤشرات	26
01-III	ميزانية المفصلة لسنة 2016، مصدر: (تم اعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة)	59
02-III	تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 حسب SCF, المصدر: تم اعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة	61
03-III	تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 حسب PCN المصدر: تم اعداده وفق الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة	61
04-III	مؤشرات التوازن المالي وفق SCF لسنة 2019المصدر: تم اعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.	62

مقدمة العامة

مرت الجزائر بعد الاستقلال بتحولات اقتصادية كبيرة تماشيا مع التغيرات التي كانت تحدث على مستوى العالم ، والتي أدت إلى حدوث تغيرات هيكلية وتنظيمية عميق في الاقتصاد الوطني ، فبعدما كانت تعتمد على الاقتصاد الموجه حاولت الإنتقال إلى الاقتصاد السوق الجزائري يعتمد على منافسة الحرة والحرية الإنتاجية والاستقلالية المالية.

وقد شهد العالم اليوم تحول متسارعة وتطورات متداخلة تعود أساسا إلى عملية مركبة لها أبعادها ومظاهرها الاقتصادية والاعلامية والتكنولوجية والإجتماعية والثقافية والسياسية ولقد فرض هذه الظاهرة مجموعة من التغيرات إفتعلت أسس النظام العالمي القديم وبدأت إلى ترسيخ كيان جديد سمته التفسير ابمستمر في كل مجالات الحياة ، وبذلك إختلفت ملامح وآليات ومعايير هذا العصر على سابقه مما يفرض الأخر بالمفاهم وآليات الجديدة ومتجددة. إن هذا التطور جعل المؤسسة تسعى إلى تعزيز مكانتها بمواجهة مجموعة من التحديات التي أهمها البحث عن مصادر تمويل ، لذلك جاءت الإدارة المالية لدراسة الخيارين إما التمويل بالإقتراض أو التمويل المستهلك الذي يعتبر من أهم القرارات المالية ذات صلة بهدف المؤسسة الرئيسي ولا يمكن لأي مؤسسة أن تحقق النجاح إلا من خلال التنظيم والتسيير الأمثل لوظائف المؤسسة المختلفة (كالتمويل، التموين ، الإنتاج ، التخزين...) وأن يكون للمؤسسة نظام معلوماتي دقيق يزود متخد القرارات بالمعلومات اللازمة خاصة المالية لما لها من أهمية كونها تجمع مختلف نشطات المؤسسة وتضمن لها التمويل المستمر.

إشكالية البحث:

لهذا جاء موضوع هذا البحث لمحاولت الإجابة على السؤال الأتي :

- ماهو دور التحليل المالي في تسيير مؤسسة؟

بناءا على ما سبق ولغرض الإلمام بالموضوع البحث لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية وبغيت الوصول إلى الاستدلال منطقي وعلمي يمكن من بلورة إطار نظري وفكري حول تركيب الهيكل المالي وإظهار العوامل المؤثرة في تحديده ، نقوم بطرح والإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

1- مالمقصود بالتحليل المالي ؟
2- مالمقصود بتسيير المؤسسة ؟
3- ماهي أساليب التحليل المالي ؟

ثانيا: الفرضيات:

1. يؤدي تطبيق التحليل المالي دور أساسيا في تقييم أداء البنوك التجارية.
2. يساعد التحليل المالي على معرفة المنهج الصحيح والوضع الحقيقي للمؤسسة.
3. إن الاستخدام الصحيح للمؤشرات ونماذج التحليل المالي يؤدي ذلك إلى إعطاء تقييم حقيقي لأداء البنوك.

أهميت البحث :

تكمن أهمية هذا الموضوع في إبراز مدى ضرورة التكيف مع الظروف المالية للمؤسسة التي تتسم بالحركة المستمرة وبإعتبار وظيفة التمويل من أهم الوظائف الأساسية داخل المؤسسة يساهم هذا البحث في زيادة الإهتمام العلمي بالجانب المالي

دوافع البحث :

يأتي خيارنا لهذا الموضوع إنطلاقا من الاعتبارات التالية:

- التحليل المالي من أهم القضايا التي نالت إهتمام البحث العلمي في مجال الإدارة المالية
- الذي يجعل هيكل المؤسسة يتميز بفعالية وكفاءة لتحقيق الأهداف المرجوة فيما يتعلق بالمردودية والربحية هو التحليل المالي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتحليل المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي للبنوك ، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي الحالي للبنوك قبل التفكير في وضع خطط المستقبلية ، إذ يعتمد على البيانات التاريخية الني تظهر في الميزنية العمومية و قائمة الدخل ، إذا فانه يعتبر أداة للكشف عن مواطن القوة و الضعف في المركز المالي و في السياسات المختلفة الني تؤثر على الربحية داخل البنوك ، و الكشف عن مواطن القوة تتيح للإدارة فرصة استغلالها ، أما الكشف عن مواطن الضعف يتيح لها فرصة التعرف على أسبابها و محاولة القضاء عليها مبكرا حتى لا تعوق الخطط المستقبلية .

المبحث الأول : عموميات حول التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم ، حيث يتكون هذا الأخير من مجموعة من المفاهيم والطرق والوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية.

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

1- التطور التاريخي للتحليل المالي :

إن ظهور فكرة التحليل المالي تعود إلى نهاية القرن 19 ، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية إضافة إلى أن الأزمة الإقتصادية الممتدة من الفترة 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير و التحليل المالي ففي سنة 1933 أسس في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الأمن و الصرف ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسبة المالية لكل قطاع اقتصادي[1] و قد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموال بصيغة دقيقة، و مع تطور الشركات ووسائل التمويل في الستينات انصب إهتمام على نوعية الشركات، حيث تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الاختيار الجيد و تأمين العمليات التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

وكخلاصة نستطيع القول أن التحليل المالي استطاع خلال فترة زمنية قياسية لم تتجاوز خمسين عاما، الانفصال عن جميع العلوم الأخرى ليكون لنفسه فرعا علميا مستقبلا به[2]

2- أسباب نشأة التحليل المالي : هناك عدة عوامل عجلت بظهور التحليل المالي كقاعدة لتحليل و تقييم أداء الشركات حيث يمكننا تلخيص هذه العوامل فيما يلي :

2-1 الثورة الصناعية : أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع و تجهيزها و تمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح، مما أضطر هؤلاء المساهمين إلى تعويض سلطة إدارة مستقلة فظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المنشأة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي و نتيجة أعمالها .

2-2- التدخل الحكومي في كيفية انجاز القوائم المالية : لكي تضمن الحكومة حماية جموع المستثمرين من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركة بواسطة مراقب خارجي و أيضا من خلال كيفية تحديد عرض البيانات بالقوائم المالية ومدي التفصيل المطلوب فيه مما ساعد ذلك في الحاجة إلى

[1] ناصر دادي عدون ، **تقنيات مراقبة التسيير ، التحليل المالي** ، ج 9 ، دار الذداية العامة الأردن 9665 ، ص91

[2] وليد تاجي الحيالي ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، ط 9 ،إثراء للنشر و التوزيع ، الأردن، 9006 ص6

التحليل المالي في تحليل تلك القوائم .

2-3- الإئتمان: إن انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل قد دفع المصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي و النقدي للمنشأة طالبة لهذا النوع من الائتمان . مما ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية و على ضوء نتائجها تمنح المصارف التسهيلات الائتمائية للمنشأة طالبة القرض[1]

2-4- ظهور البورصات الخاصة بالأوراق المالية : إن قوانين البورصة تقتضي بضرورة أن تقوم شركات التي تطرح أسهمها الاكتتاب أن تعرض و بشكل مفصل قوائمها المالية حتى يمكن للمستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية

2-5- الكساد الكبير : ساد الفساد في الوم الأمريكية في فترة الثلاثينات من القرن المنصرم و الذي عجل بالبحث عن أداة تراقب و تتنبأ بالمستقبل المالي للشركات[2] 2 .

3- مفهوم التحليل المالي : يستعان بالتحليل المالي من أجل دراسة الماضي و مقارنته بالحاضر لاستكشاف المستقبل فهوبهذا المعنى عام يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوي الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع. و لهذا تعددت مفاهيم التحليل المالي و نجد :

3-1- المفهوم الأول : التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل[3].

3-2-المفهوم الثاني :التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية في ضل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم و باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية وذلك لغرض إبراز الإرتباطات الني تربط بين عناصرها و بهذاالشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية[4].

4- وظائف التحليل المالي : للتحليل المالي عدة وظائف ترتكز في مجملها حول :

4-1-توجيه المستثمرين لإتخاذ القرار : من بين وظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها، بالإضافة إلى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية الني تتميز بعدم الاستقرار، من بين القرارات الني تحددها سياسات التحليل المالي

4-2- اتخاذ قرار الاستثمار : عن طريق إبراز مزايا و حدود عملية الإستثمار المرتقب إنجازها

4-3- اتخاذ قرار التمويل : حيث تمكن مجلس الإدارة من البحث على فرص تمويلية أفضل .

---

[1] حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقيم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي،ط2،الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2011،ص25.

[2] السالم مؤيد سعيد ،**نظرية المنظمة** ،ط9 ، دار وائل للنشر ،الأردن، 9002 ،ص13

[3] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سبق ذكره،ص91

[4] حمزة لزمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص19

المطلب الثاني : أهداف التحليل المالي وأساليبه

1. أساليب التحليل المالي: تنقسم إلى ثلاثة أساليب كما يلي:

1.1 أسلوب التحليل الرأسي: و يسمي أيضا بالتحليل العمودي analysais vertical financial

ويقصد به تقييم أداء منشأة الأعمال من خلال إيجاد العلاقة بين فقرت أو بنود جانب واحد فقط من الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، و عادة ما تتم المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية استبعاد أثر التغيرات المفاجئة و يقدم جملة من المزايا للمحلل المالي و الإدارة المنشأة منها :

- تركيزه على المدة المالية موضوع البحث .
- دراسة التبدل في الأهمية النسبية لكل فترة إلى مجموع المنسوب إليه .
- يمكن مقارنة نتائج التحليل الرأسي لمنشأة ما، مع منشأة مقارنة في الاختصاص أو لمعدل أداء القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.

و عليه يمكن القول أن التحليل الرأسي هو منهج أو أسلوب في التحليل المالي، يساعد اتحلل المالي في تقييم الأداء الإداري[1]

2.1 أسلوب التحليل الأفقي : التحليل الأفقي يتابع التفييرات في البنود زيادة و نقصان بمرور الزمن و لهذا فان شكل التحليل هو تحليل ديناميكي لأنه بين التغييرات الني حدثت فعلا مقارنة التفير في صافي الربح، أو في قيم الموجودات المتداولة على مدار سنتين و لهذا سمي هذا النوع من التحليل بتحليل الاتجاهات فهو يساعد على:

- اكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود الحسابات الختامية موضوع الدراسة وعبر الزمن.

تقييم انجازت و نشاط المنشأة في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التفير إلى جذورها[2]

3.1 التحليل المالي بأسلوب النسب المالية : هناك عدة أنوع من النسب المالية تصنف حسب الغرض منها و هي كالتالي:

- مجموعة نسب الملائمة : تهتم بتقييم الأداء من خلال دراسة و تحليل السيولة وقابلية الإبقاء أي مجموعة تعد مؤشرات صريحة لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض لها المنشأة لمخاطر الافلاس.

و الناتجة قدرة الإدارة على الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة على المنشأة في تارخ استحقاقها، فهي مجموعة تعد مؤشرات صحية لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض لها المنشأة لمخاطر الإفلاس و الناتجة عن عدم القدرة في تسديد ما عليها من التزامات مستحقة ومن أبرز نسب السيولة هي. نسب التداول ، نسب التداول السريعة نسبة السيولة المطلقة نسبة صافي رأس المال العامل إلى المطلوبات المتداولة.

[1] حمزة لزمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ص 60

[2] نفس المرجع ص 61

- مجموعة نسب الإنتاجية : تسمى أيضا بنسب النشاط، و هدفها ينحصر في قياس وفاء وفاعلية الإدارة في استخدام ما لديها من استثمارت في الموجودات في خلق و توليد المبيعات . ومن أبرز مجموعة نسب الإنتاجية:
  - نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات (دوران الموجودات).
  - نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات الثابتة (دوران الموجودات الثابتة).
  - نسبة صافي المبيعات إلى الموجودات المتداولة (دوران الموجودات المتداولة) .
  - معدل دوران الحسابات الدائنة.
- مجموعة نسب هيكل رأس المال : هي مجموعة من النسب تدخل في تقييم الأداء الخاص بصياغة هيكل رأس المال في المنشأة لتحديد المدى الذي ذهبت إليه الإدارة المنشاة في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة والجدوى الاقتصادية الناتجة من ذلك الاعتماد و أهم نسب هذه المجموعة هي :
  - نسب الرافعة المالية
  - نسب القروض إلى حق الملكية
  - معدل تغطية الغوائد
  - معدل تغطية الأعباء الثابتة[1]
- مجموعة نسب الربحية: تعكس نتائج هذه المجموعة من النسب كفاءة و فاعلية أداء المنشأة في توليد الإرباح و تعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي للمنشأة و لهذا فان نسب الربحية تعد مؤشرا دقيق على تحقيق الهدف الذي يبرر استمرار المنشأة في الحياة،ومن أبرز نسب هذه المجموعة هي :
  - نسبة مجمل الربح.
  - نسبة هامش الربح.
  - معدل العائد على حقوق الملكية.
  - معدل العائد على الموجودات (الاستثمار).

كما يمكن تقسيمها إلى 3 مجموعات:

- ربحية المبيعات.
- ربحية المنشأة .
- ربحية الملاك .

[1] حمزة محمود الزبيدي مرجع سبق ذكره ص 64

- مجموعة نسب السوق: تسمى بنسب االتقييم أو إعادة الاستثمار وهي مجموعة من النسب المتخصصة ذات الاهمية الأكثر في تقييم أداء الادارة الاستراتيجي والمرتبطة بتحقيق هدفها المركزي المرتبط بتعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية فيها ومن هذه النسب:
  - نسب الربح لكل سهم عادي .
  - السعر السوقي للسهم .
  - نسبة القيمة السوقية للسهم إلى قيمته الدفترية .

يمكن القول أن كل مجموعة إنما تهدف بعدا محددا من الأداء ، لذالك فان تركيز إدارة المنشأة و القائم بالتحليل المالي على البعد المستهدف يلعب دورا أساسيا في انتخاب النسب المستهدفة[1]. 1

2. أهداف التحليل المالي:

- معرفة المركز المالي للشركة.
- الوصول إلى القيم الاستثمارية في الشركة و التقويم مستوى كفاءة عملياتما و مدى صلاحية سياستها المالية و الإنتاجية .
- تخطيط السياسات المالية بما في ذلك سياسة استهلاك الأصول و سياسة الائتمان وتحصيل الاستئجار و المخزون السلعي وتكوين الاحتياطات و الاستثمارات[2]

المطلب الثالث: خطوات وأهمية ومقومات التحليل المالي

1- خطوات التحليل المالي: تتم عملية التحليل المالي وفقا للخطوات التالية:

1-1 مرحلة التصنيف: يقوم المحلل في بداية المرحلة الابتدائية بتصنيف الأرقام الني تحتويها القائمة المالية الأكثر من فترة محاسبية ثم يقوم بتجزئتها إلى جزئين و هما الأصول،الخصوم ثم توضح في مجموعات محددة و متجانسة حتى يمكن معالجتها.

2-1 مرحلة المقارنة: بغية اكتشاف العلاقات القائمة بين مختلف عناصر الأصول و الخصوم والمركز المالي و تحوي أسباب قيام هذه العلاقة .

3-1 مرحلة الاستنتاج: بعد التصنيف و المقارنة يقوم المحلل بالبحث عن الأسباب و الحجج على المركز المالي للشركة وتقديم الإقترحات.

2- اهمية التحليل المالي :تكشف نتائج عملية التحليل المالي أهمية كبيرة و المتمثلة في:

[1] حمزة لزمود الزبيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص49

[2] جميل رضوان ،**أساسيات الإدارة المالية مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، ط9 ،دار االديسرة للطباعة ،. 9009 ، ص46

تحديد مدى كفاءة الشركة في جمع الأموال من جهة وتشغيلها من جهة أخرى ،الحصول على مؤشرات تبين مدى كفاءة النشاط الذي تقوم به الشركة.

- المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة .
- يعتبر كمؤشر على مدى نجاح أو فشل الإدارة في تحقيق أهدافها.
- مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة.
- إعداد جو مناسب لاتخاذ القرارات الملائمة[1]

3- مقومات التحليل المالي:يستند التحليل المالي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات يعتمد عليها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة حيث تتلخص في:

- تحديد أهداف التحليل المالي بشكل واضح.
- تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية الني يمكن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت.
- أن يكون المحلل المالي على دراية تامة بالبيئة الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركة.
- يجب أن يتميز المحلل المالي بقدرات علمية و عملية ،و مؤهلات تجعله قادرا على تفسير النتائج المتحصل عليها[2]

[1] محمد الصرفي , إدارة المال وتحليل هيكله ,دار الفكر الجامعي, مصر,2007,ص264.

[2] محمد مصطفى الشيخ, التحليل المالي, ط1, فلسطين, 2008, ص3.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي و حقوق ملكية التي تعتبر دعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، و هي نتاج نشاط معلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات و الأحداث المالية و تأثيراتها على أصول و التزامات المنشأة و حقوق ملكيتها.

المطلب الأول: تعريف و خصائص القوائم المالية

أولا. تعريف القوائم المالية

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية و نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية ، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين و تعد في أجل أقصاه (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية ، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ، و تجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية[1].

ثانيا. الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة و عادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي و الأداء و تغيرات في المركز المالي للمنشأة.

مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة القوائم تظهر بصورة صادقة و عادلة أو تمثل بعدالة المعلومات و تتمثل الخصائص النوعية الأساسية فيما يلي:

1. **القابلية للفهم:**

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و نشاطات الإقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. و على كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة للحاجات صانعي قرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن نظام محاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص:05

2. الملائمة:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، و تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي و التأكيدي للمعلومات متداخلين (أو ما يطلق عليهما بالقيمة التنبؤية للمعلومات أو القيمة الاسترجاعية للمعلومات أي تأكيد أو تصحيح توقعات السابقة) فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة و هيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص و على التصدي للأوضاع المعاكسة و تلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة و نتائج العملات المخططة مثلا.

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي و الأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل مثل أرباح الأسهم و مدفوعات الأجر و تحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة التزامات عندما تستحق، و حتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، و تعزز القدرة على عمل التنبؤات من القوائم من خلال أسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية و الأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود الغير عادية و الشاذة و الغير متكررة من الإيرادات أو المصروفات[1]

3. المصداقية:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها و يعتمد عليها، و تتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز و كان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع ان تعبر عنه.

يمكن أن تكون المعلومات ملائمة و لكم غير موثوق فيها بطبيعتها أو بطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضوع نزاع قانوني فإن اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

تكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص50

- **تعبير الصادق:** لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية و الأحداث الاخرى التي يفهم أن تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة، و هكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية و الأحداث الاخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بالأصول و الالتزامات و حقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية.

تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره و هذا ليس بسبب التحيز فيها و لكن إلى الصعوبات اللازمة و التأصلة في التعرف على العمليات المالية و الأحداث الاخرى التي يجب قياسها أو في تصميم و استخدام وسائل القياس و عرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات مالية و الأحداث، و في حالات متعدد تعتبر عملية القياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال (رغم أن غالبية المنشآت تكون الشهرة عبر الزمن) إلا أنه غالبا يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة و قياسها بدرجة ثقة معقولة إلا أنه في حالات اخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر و الإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها و قياسها[1].

- **الجوهر قبل الشكل:** إن جوهر العمليات المالية و الأحداث الاخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكل قانوني، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتلخص المنشأة من أصل ما إلى طرف أخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلى الطرف الاخر إلا ان هناك اتفاقيات تضمن الاستمرارية تمنع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، و في مثل هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية البيع لا تمثل بصدق العملية التي تمت (إن كانت هناك عملية حقا).
- **الحياد:** يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، و لا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بالهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.
- **الحيطة و الحذر:** من المتوقع أن يجابه معد القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف التي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون فيها للتحصيل و تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة و مطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث، و يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الافصاح عن طبيعتها و مدى تأثيرها و من خلال ممارسة الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية، و يقصد بالحيطة و الحذر تبني درجة من الحذر في وضع تقديرات مطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الدخل أو تقليل للإلتزامات و المصروفات. و لا تعني

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق،ص 52-53

ممارسة الحيطة و الحذر خلق إحتياطات سرية أو مخططات مبالغة فيها أو تقليل معتمد للأصول و الدخل او مبالغة معتمدة للإلتزامات و تصرفات حيث عندها لا تكون القوائم محايدة و عليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية[1].

- **الاكتمال:** من اجل ان تتصف بالمداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة، أن اي حذف في معلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و هذا تصبح غير صادفة و غير ملائمة.

4. **القابلية للمقارنة:**يجب ان يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشأت مختلفة من أجل من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها و تغيرات في المركز المالي. و عليه فإن عملية القياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الاخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة عبر الزمن لتلك المنشأة و على اساس ثابت للمنشأة مختلفة.

و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة اعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية و أية تغيرات في هذه السياسات و آثار هذه التغيرات و يجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الآخرى من فترة لاخرى و بين المنشآت، المختلف ان تطبيق معايير المحاسبة بما في ذلك افصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

يجب أن لا تختلط الحاجة إلى قابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيدكما يجب أن لا تعيق عملية تقديم المعايير محاسبة محسنة. إن من الغير مناسب للمنشأة أن تستمر في السياسة المحاسبية بنفس الأسلوب عن العملية المالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة و المصداقية كما أنه من الغير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة و مصداقية.

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 54-56

المطلب الثاني:مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات و ذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة و تنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة آخرى.

و منم الأطراف المستعملة و المستفيدة من المعلومات القوائم المالية نجد[1]:

1- **المستثمرون:**يحتاج المستثمرون للمعلومات تعينهم على إتخاذ القرار الشراء أو الحفاظ على الاستثمار أو البيع كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح

2- **المقرضون:**يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.

3- **الموظفون:**يهتم الموظفون و المجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية أرباب الأعمال. كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم و تعوضاتهم و مزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل[2].

4- **الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون:**يهتم الموردون و الدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إدا كانت المبلغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، و يعتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانو معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5- **العملاء:**يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

6- **الحكومة و وكالاتها و مؤسساتها:**تهتم الحكومة و وكالاتها بعملية تزويد الموارد بالتالي أنشطة المنشآت، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة و تحديد السياسات الضريبية و كأساس لإحصاء الدخل القومي و إحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة.

7- **الجمهور:**تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الاسكندرية، مصر، 2009، ص15

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص44

الموردين و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم معلومات حول إتجاهات و التطورات الحديثة نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة الاحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات. حاجات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا، و حيث أن توفير القوائم المالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس مال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة.

و تستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بالجوانب الأعمال التجارية و المحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية و تعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية، يمكن للمحاسبين الافتراض وجود مستوى من الأهلية لدى المستخدمين حيث أن لذلك أثر هام على طريقة و مدى التقرير عن المعلومات[1].

عادة ما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة. وتهتم الإدارة فيه كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط وإتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي إحتياجاتها. إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطاروعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص46-47.1

المطلب الثالث: أهمية و أهداف القوائم المالية

أ. أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:أداة الاتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار[1].

. فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة. . أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

ب. أهداف القوائم المالية:

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي والتغير في مركزه المالية، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الإقتصادية، كما يشيركذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي بإحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفركل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض إتخاذ القرارات الإقتصادية، لأنها تعكس بدرجةكبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.

قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية

أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي

الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.

- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الإستثمارية والتمويلية والتشغيلية.

[1] مشري حسناء، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008، ص67

- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.
- ما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق وفرض الإستمرارية[1].

كما ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية.

كذلك فقد ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولا كنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لقراء القوائم المالية من أجل مساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية. لكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدها مما يساعد قراء القوائم المالية على إتخاذ قراراتهم حول الإستمرارية في الإستثمار في المنشأة أو التنازل عنها و بيعها والإتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها[2].

أولا:عرض القو ائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي[3].

نص قانون 11/07 حسب المادة 25 ما يلي:

تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

أ. **قائمة المركز المالي**[4] :تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة،توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة

[1] سليم عباسي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص13

[2] حسين قاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000،ص16

[3] أحمد مخلوف، مداخلة بعنوان:دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي و إيجاد لغة محاسبية مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير الدولية المحاسبية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص07

[4] خديجة لدرع و ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان:قائمة المركز المالي في ظل نظام المحاسبي المالي الجديد (LAS1)، ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية و

ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل الملاك أو إتجاه الغير[1] ،تظهر أثر لنتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية[2].

ب. **قائمة حساب النتائج** :يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية على فترة زمنية وهذا غالبا ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الاعترافها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن[3].

في تعريف آخر فإنه يسمى كذلك بقائمة الدخل ، تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين(ميزانية أول مدة وآخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.

ت. **قائمة جدول سيولة الخزينة** :هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الإختلافات في المؤسسة، وبالتالي يحدد مقبوضات(مصادر السيولة) والمصروفات(المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة[4]،كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية خلال الفترة المحاسبية،تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو إستثمارية أو تمويلية

حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

- **الطريقة الغير مباشرة** : هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا.
- **الطريقة المباشرة** :هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطبق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالإستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالإستثمار كالحيازة أو التنازل على الإستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، إقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال...إلخ.

المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي2010، ص05

[1] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن، ص169

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص13

[3] http://search.4shared.com/postDownload/bt7H_k0P/ online.htm

[4] Bruno Colmant et autres, Comptabilité financière normes IAS- IFRS, collections synthex Pearson, France, 2008, P216.

ث. **قائمة تغيرات الأموال الخاصة** :تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى[1].

ج. **الملحق** :يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية وإضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال[2].

ثانيا - الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية:

1- التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs:

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات، والأحداث الأخرى على حسابات المنشأة ذات العلاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعاريفها وإعداد القوائم المالية استنادا إلى هذه المعايير إضافة IFRSs ويفترض عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للإفصاحات الإضافية عند الضرورة أن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق التمثيل العادل.

يتطلب المعيارIAS1 أن تقوم المنشأة التي تلتزم بإعداد قوائمها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية بالنص على ذلك الالتزام صراحة وبدون تحفظ من خلال الملاحظات، مع تأييد ذلك من قبل المدقق في رأيه عن القوائم المالية، ويجب عدم وصف القوائم المالية بأنها متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs إلا إذا كانت ملتزمة بكل متطلبات هذه المعايير[3](IFRSs) .

لا يتم تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة من خلال الإفصاح عن تلك السياسات المستخدمة أو الملاحظات أو التفسيرات، بل لابد من اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لعكس تصحيح هذه السياسات من الناحية المحاسبية إضافة إلى الإفصاح عن كل ما يتعلقبهذه السياسات لإزالة أي غموض يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

يشير معيار IAS1في بعض الظروف النادرة، أن الإدارة قد تتوصل إلى أن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs يكون مضللا إلى حد بعيد، بحيث يكون متعارضا مع أهداف القوائم المالية المنصوص عليها في إطار

---

[1] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ،1990ص

[2] منور أوسرير محمد مجبر، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي17و 18جانفي ،2010ص 25

[3] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الد ،2007الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2008ص98

إعداد وعرض القوائم المالية، وفي هذه الحالة فيتطلب من المنشأة ما يلي:

- عدم تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRSs
- الإفصاح المفصل عن طبيعة وأسباب عدم تطبيق المعايير والآثار الناجمة عن ذلك.
- بيان المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها والتي تمثل خروجا عن معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

وهذا يعتبر إقرارا واضحا من قبل مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB بإمكانية الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ،وفي سبيل ذلك يجب تفعيل الإدارة لحكمها الشخصي بما يؤدي إلى تحقيق التمثيل الصادق والعرض العادل للمعلومات المالية الموثوقة والصحيحة.

2- فرضية الاستمرارية:

تعتبر فرضية استمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يفترض بالمنشأة التي تعد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSsأن تكون مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة، والتي تختلف بلا أدنى شك عن إعدادها وفق المفهوم التصفية الذي يستند على عدم قدرة المنشأة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المنشأة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب معيار IAS1 إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المنشأة على الاستمرار[1].

3- المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق:

من متطلبات المعيار IAS1أن تقوم المنشأة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف ببنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل، والمصروفات) استنادا إلى طرق الاعتراف التي يتضمنها الإطار، وبخصوص قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

4- الاتساق أو الثبات:

يعني الاتساق :الثبات في استخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الاتساق

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص99

متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الاهتلاك بأحد الأساليب التي أقر)ا معايير التقارير المالية الدولية IFRSsأو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، وكذلك شكل وإعداد قائمة الدخل، ويجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغير:

- مبررا بتغير الظروف
- متطلبا جديد المعايير التقارير المالية الدولية IFRSs.
- يؤدي إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية.

و أهمية الاتساق تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، ولذلك فإذا تم تغيير أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

5- أهمية النسبية و مستوى التجمع:

تعني الأهمية النسبية باعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية[1].

6- المقاصة:

تعني المقاصة إظهار بنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي في الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيار IAS1على عدم جواز إجراء مقاصة بين بنود الأصول والالتزامات، أوبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان ذلك مطلوبا أو جائزا بموجب معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

7- المعلومات المقارنة:

تتعلق المعلومات المقارنة بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى، وذلك تطبيقا لخاصية قابلية المقارنة Comparabilityوالتي تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات ماليةأخرى سابقة للمنشأة ذاتها ،أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض الاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي وغير ذلك

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص101

،ولايمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعداده باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمبدأ الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المنشأة فيتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل ا لقيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات، إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

يجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب إدراج إفصاحات عما يلي:

- طبيعة عمليات إعادة التصنيف.
- قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها.
- أسباب إعادة التصنيف.

إذا كانت إعادة عرض المعلومات المقارنة غير عملية، فيجب الإفصاح عما يلي:

- أسباب عدم إعادة تصنيف البنود ذات العلاقة.
- طبيعة التعديلات التي تتم فيما لو تم إعادة تصنيف القيم ذات العلاقة.

ثالثا- الفرضيات الأساسية التي ينبني عليها إعداد القو ائم المالية:

الفرضيات الرئيسية هي ما يتم إفتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية أن تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهذه الفرضيات ، وهما فرضيتان:

1. **المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق:**

ينبني إعداد القوائم المالية على فرضية مفادها إستخدام أساس الإستحقاق عند إعداد المنشأة لقوائمها المالية والذي يعني الإعتراف بالمصروفات بما في ذلك الخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها نقدا أو لم يتم وكذلك الإعتراف بالدخل بما في ذلك المكاسب التي يتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضه نقدا أو لم يتم، وتنعكس آثار إتباع أساس الإستحقاق على كل من الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، أماقائمة التدفقات النقدية فلا تعد وفقا لأساس الإستحقاق بل يتم إعدادها بإستخدام الأساس النقدي كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية أو ما يطلق عليه البعض المركز النقدي للمنشأة، ويتعلق بفرضية المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق مبدأ مقابلة الدخل بالمصروفات التي تتعلق بالفترة المالية لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة حيث يتم الإعتراف بالمصروفات والدخل اللذين يخصان الفترة المالية وتسجيلها عند حدوثها وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ولا يتوقف ذلك على حدوث نشاط نقدي يتعلق بالقبض أو الدفع النقدي[1].

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص48-102

2. فرضية الاستمرارية:

تعتبر فرضية إستمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يتم إفتراض أن المنشأة التي تعتمد على القوائم المالية إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدوليةIFRSs مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة في نهاية كل فترة مالية إستنادا إلى مفهوم الدوريةPeriodicityوبذلك فيجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على إستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الإستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الإستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس الإستمرارية التي تعد على أسس قياس منها التكلفة التاريخية، ولاكن يجب الإستغناء عن بديل القياس هذا لصالح بديل القيمة السوقية.

يرتبط بفرضية الإستمرارية مجموعة من الإعتبارات والمبادئ التي لا تكون كذلك عند إفتراضالتصفية،كون المنشأة ما ولدت لتموت وتصفى بل لتستمر إلى عمر غير محدود،كتجاهل الأسعار السوقية للأصول غير المتداولة حيثأنها لم يتم إقتناءها لأغراض بيعها، وهذه إستنادا إلى فرضية الإستمرارية أما عند إفتراض تصفية المنشأة فيجب الأخذ بالأسعار السوقية لمثل هذه الأصول.

المبحث الثالث:مؤشرات التحليل المالي

تعتبر المؤشرات (نسب مالية، نماذج إحصائية،قوائم مالية) من أدوات التحليل المالي فهي تستعمل بكثرة لأجل الوصول إلى نتائج تعطي الإجابة عن العديد من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي وتقييم الأداء[1].

[1] بن خده قويدر لمين،تقييم الأداء المالي للبنوك دراسة حالةBNA، رسالة ماستر، تخصص تأمينات وبنوك، جامعة ابن خلدون ، تيارت 2010-2011،ص37.

المطلب الأول: النماذج الإحصائية

هناك نوعان من النماذج الإحصائية التي تعتبر من أكثر استعمالا داخل البنوك للتقييم وهي:

1. نموذج العائد على الحقوق الملكية:

لكي تتمكن البنوك التجارية من تقييم أدائها عمل دافيد كول على استنتاج نموذج العائد على الحقوق1الملكية سنة 1972، و الذي يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية و المخاطرة و يمكن تلخيصها في شكل الآتي

الشكل رقم (I-01) جدول العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة

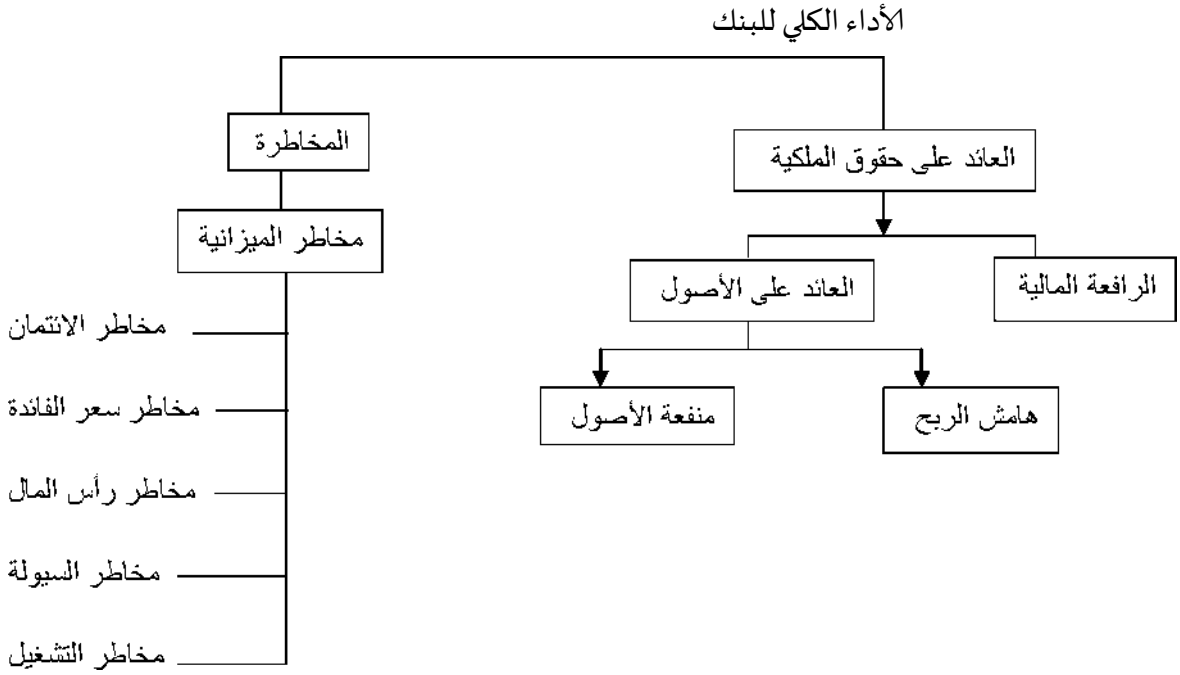

المصدر: طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية،"، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003:ص70.

و يمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين[1]

1.1. المجموعة الأولى: يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف (نظام ديبون) حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشرات العائد على الأصول (R.O.E)،كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول.

يتحدد مؤشر العائد على الأصول (R.O.E) بمؤشرين هما:

- هامش الربح: الذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف.

[1] لزمد جموعي قريشي ،تقييم أداء المؤسسات المصرفية-دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية 1994-200 جزء الأول ، جامعة ورقلة ص 90-91

- منفعة الأصول: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي إنتاجية الأصول.

يقاس هامش الربح بالعلاقة التالية :

هامش الربح = الدخل الصافي/ إجمالي الإيرادات

تقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات/ إجمالي الأصول

وعليه فإن:

العائد على الأصول = هامش الربح* منفعة الأصول

أي: AU*PM=ROEY

2.1. **المجموعة الثانية:** فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة، ويمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

جدول رقم (I-01) نسب المؤشرات

الإسم	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية/إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة/إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف/ عدد العمال

المصدر مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلة 6 العدد 4 الأردن 1998 ص 40

2. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :

مع التطور الذي يشهده النظام المصرفي أصبح نموذج ROE لا يفي بغرض تقييم الأداء ولذلك تم اعتماد هذا النموذج Eva، والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر[1].

وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة Eva = الربح العامل الصافي بعد الضريبة- (رأس المال * تكلفة رأس المال).

حيث:

[1] ترجمة لرلة ،**الدراسات المالية والمصرفية** المجلة5 ،العدد3 ،الأكادلئية العربية للعلوم الدالية والدصرفية ، 2887 ، الأردن ،ص30

- الربح العامل الصافي بعد الضريبة: هو معيار الأرباح الاقتصادية.
- رأس المال: القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في حقوق المساهمين، مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضربة المؤجلة)، أية أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى.
- تكلفة رأس المال: يستخدم نموذج تأثير الموجود في الرأي مالية أي إما بيتا الفعلية (التاريخية) أو بيتا المتوقعة.

المطلب الثاني: النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وملائمة حقوق الملكية وربحية البنك[1]

1- النسب والمعادلات القانوني:

النسب القانونية ونسب الأمان المصرفي ما يلي:

1-1- الاحتياطي النقدي:

البسط: رأس المال والاحتياطات.

المقام: ودائع العملاء + ودائع البنوك + المبالغ المقرضة + الأرصدة المكشوفة لدى البنوك المحلية.

1-2- نسبة رأس المال إلى الودائع:

البسط: رأس المال واحتياطات.

المقام: ودائع العملاء + الرصيد لدى البنك المركزي - سندات التنمية وسندات الخزينة والأذونات - القروض المستثناة - أسهم الإنماء والإسكان.

2- نسب السيولة:

من الضروري أن يحافظ البنك دائما على نسبة معقولة من السيولة وذلك لمجاملة التزاماته قصيرة أجل ومن أهم النسب المستخدمة.

2-1- نسبة النقدية إلى الودائع الجارية:

وتعكس هذه النسبة قدر النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية

2-2- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: الودائع الجارية / الودائع

[1] سامر جلدة،مرجع سبق ذكره ،ص257

حيث تعكس هذه النسبة قدرة نقدية على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية والتوفير لأجل

الودائع

الوداع لأجل

3- كفاية رأس المال:

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين امتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة إلى أنه يعتبر عنصر أمان لدى المودعين ولا يوجد معيار واحد أمثل الكفاية رأس المال إذ يختلف مستوى الكفاية بين بنك و آخر وفقا لحجم البنك و طبيعة عملياته،و أهم النسب ما يلي :

3-1-ملاءة رأس المال:إن إرادة البنك تولي اهتمامها لتحديد حجم رأس المال عند تأسيسه و مقارنة مع حجم عمليات البنك[1].

ولابد من الإشارة إلى اتفاقية بازل عام 1988 والتي وقع عليه ممثلون عن 12 دولة صناعية متقدمة، وكانت أهم قراراتها: يقسم رأس المال إلى شريحتين رأس المال الأساسي، ورأس المال المساند.

3-1-1- رأس المال الأساسي: يتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة والأرباح والخسائر المدونة، وحقوق الأقلية في رأسمال الشكات التابعة.

3-1-2- رأس المال المساند: يشمل الاحتياطات الغير المعلنة واحتياطي إعادة تقييم الأصول ومخصصات المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية الجيدة، بالإضافة إلى الأدوات ذات الصفات المشتركة بين رأس المال والدين.

4- درجة النشاط:

4-1- معدل توظيف الأموال المتاحة:

هذا المعدل يقيس مدى توظيف البنك للودائع وحقوق الملكية في القروض و الاستثمارات:

القروض + الاستثمارات

الودائع + حقوق ملكية

4-2- نسبة الاستثمار إلى الودائع:

تعتبر هذه النسبة لمدى ما استخدم من الودائع بجميع أنواعها في استثمارات:

الاستثمارات

الوداع لأجل

[1] سامر جلدة، مرجع سبق ذكره ،ص 186.184.

خلاصة الفصل:

من خلال التطرق لمختلف العناصر التي تم تناولها في هذا الفصل، والتي هي بمثابة مدخل رئيسي لموضوع بحثنا، تعرضنا للتحليل المالي والذي يعتبر واحدا من الأساليب المهمة الذي أثبت نجاعته في هذا المجال، وذلك لما يوفره من معطيات تتيح الكشف عن نقاط القوة والضعف في تسيير المؤسسة كما يساعد على اتخاذ الإجرءات التصحيحية في حالة وجود انحرفات عن ما هو مخطط ، إضافة إلى أنه يعد أداة رقابية للأطرف الداخلية للمنشاة، والأطرف الخارجية ذات المصلحة المهتمة بكفاءة إدارة البنك لموارده.

الفصل الثاني

تسيير المؤسسة ودورها في تحليل المالي

تمهيد

المؤسسة هي مفهوم ذو طبيعة جد معقدة ، تتميز بالشمولية ويمكن النظر إليها من زوايا متعددة، حيث تعبر المؤسسة عن واقع اقتصادي وبشري واجتماعي، كونها تعمل في بيئة مجتمعية محددة، وتمثل جزءا من البنية الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع فالمؤسسة بوظائفها المختلفة هي في قلب البيئة الاقتصادية الديناميكية، التي ميزتها الرئيسية التطور و التغير ، فالمحيط الحالي للمؤسسات جد معقد وغير مؤكد.

المبحث الأول: ماهية المؤسسة

إن المؤسسة هي القلب النابض للنظام الرأسمالي و هي ناتجة عن التغيرات و التطورات في النظم الاقتصادية و الاجتماعية، و التي دفعتها إلى زيادة بروزها و انتشارها و الاهتمام بها

المطلب الأول : تعريف المؤسسة

لقد أعطيت عدة تعاريف للمؤسسة و هذا الاختلاف مدارس التسيير و التنظيم و من أهم التعاريف ما يلي :

- يمكن إعتبار المؤسسة على أنها عميل إقتصادي ، حيث تقوم بنشاط إقتصادي ذات طابع صناعي أو تجاري .
- يمكن إعتبارها كهيكل عضوي من حيث أنها تتكون من مستخدمين و مصالح و وحدات و أقسام تترابط مع بعضها البعض في شكل متكامل لتشكيل الهيكل الصناعي .
- و تعتبر أيضا كنظام بوضعها مجموعة من العناصر ذات التأثير المتبادل[1]
- تتكون المؤسسة من عناصر مادية و أخرى بشرية ، و إزدهارها يتوقف بالدرجة أولى على التبادلات بين عناصرها تنظيما و تنسيقا ، لذا "فالمؤسسة هي الوحدة الاقتصادية التي تمارس النشاط إلانتاجي و أنشطة المتعلقة بالتخزين و الشراء من أجل تحقيق أهداف التي وجدت من أجلها[2]
- هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني اجتماعي معين، هدفه دمج عوامل إلانتاج من تبادل السلع و الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة، و هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختالف الحيز الزماني و المكاني الذي يوجد عليه و تبعا لحجم و نوع نشاطه[3]
- من خلال التعاريف نستخلص بأن المؤسسة عبارة عن تنظيم إقتصادي لعوامل إلانتاج لغرض إنتاج سلع و خدمات و تسويقها لتحقيق أكبر ربح ممكن و بأقل التكاليف كما أنها تظم كل المجموعات مثل: المؤسسات العمومية أو الخاصة، إدارة أو جماعات و التي لها أهداف محددة بوضوح و تستعمل بأكثر فعالية لوسائل و أنواع العمليات الوظيفية و هي مرتبطة بتحقيق هذه أهداف

[1] أحمد طرطار ، تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،6991، ص61.

[2] زكي حنوش ،الرقابة و التخطيط ، مشروع مديرية المكتبة و المطبوعات ، 6991، ص9.

[3] ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر ، 6991، ص61.

المطلب الثاني : أنواع المؤسسات و إحتياجاتها .

أوال : أنواع المؤسسات :

هناك عدة أصناف من المؤسسات التي تقوم بحسب المعيار المأخوذ و هي[4] :

1. المعيار القانوني :

أنواع المؤسسات حسب المعيار القانوني : نستطيع أن نميز بين المؤسسات الفردية و المؤسسات الاجتماعية (الشركات).

- المؤسسات الفردية : هي المؤسسات التي يملكها شخص واحد و عائلة ، و يمكن لهذا الشخص أن يؤسس هذه المؤسسة أو يورثها أو يشتريها من الغير .
- المؤسسات الاجتماعية العامة)الشركات(: تمتاز الشركة بالإدارة و التعاون بين شخص أو أكثر والشركة شخصية معنوية و لها ملكية خاصة تختلف عن ملكية كل أعضاء الشركة و الشركاء كما أن لها إسم و إقامة ، و تنقسم إلى قسمين :

أ. شركة ألأشخاص : كشركة التضامن و شركات التوصية البسيطة و شركات ذات مسؤولية محدودة و هي شركات سهلة التكوين ، فهي تحتاج إلى عقد شركائه و يتضمن على أقل قيمة المساهمة لكل مشترك و هدف المؤسسة و كيفية توزيع أرباح ، بحيث يكون الشركاء في هذه الحالة مسؤولية تضامنية أو تكون غير تضامنية لشركات ذات مسؤولية محدودة ()Sarl.

و قد تكون متكونة من مساهمات مجموعة من أشخاص، في هذه الحالة تسمى شركة المساهمة.

إن شركة أشخاص معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة الشركاء ، كما أن وجود عدة شركاء يؤدي إلى سوء التفاهم و تناقض و تعارض بعض القرارات ينشأ صعوبة بيع أي منهم مما يعود بالسلب على المؤسسة، بسبب هذه المساوئ لشركة أشخاص يتم إنشاء شركات أموال .

ب. شركات ألأموال : هي على شكل مؤسسات مالية و مصرفية حيث سمحت للعديد من أفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال في هذه المؤسسات و من خصائص هذا النوع من المؤسسات أنه الأثر لاعتبار الشخصي فيها .

كما أن إسمها يجب أن يشير إلى غايتها و رأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول .

2. معيار طبيعة الملكية :

نجد في هذا المعيار ثالثة مؤسسات :

- المؤسسة الخاصة: هي المؤسسات التي تكون ملكيتها و رأس مالها مختلط بين القطاع العام والقطاع الخاص و كذلك التعاونيات الاستهلاكية

- المؤسسات المختلطة : هي المؤسسات التي تكون ملكيتها و رأس مالها مختلط بين القطاع العام والخاص ، و كذلك التعاونيات الاستهلاكية .
- المؤسسات العمومية :هي المؤسسات التي تعود ملكيتها كليا أو جزئيا للدولة فال يجوز للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما يشاؤوا و يحق لهم غلقها أو بيعها إذا وافقت الدولة على ذلك . هذه المؤسسات تعمل من أجل تحقيق أقص ى ما يمكن من أهداف عامة و تمتاز المؤسسات العمومية بالضخامة و التمركز بحيث نجد في الصناعة الواحدة مؤسسة عامة و واحدة تسيطر على جميع المرافق أو الوحدات، يتم إنشاءها بموجب قانون أو مرسوم معين .

3. معيار طبيعة النشاط :

هنا يأخذ نشاط المؤسسة بعين الاعتبار بشكل تام حيث علينا أن نعرف بين :

المؤسسات الصناعية: مهمتها خلق سلع و خدمات المواد أولية و تصنيعها بشكل متوجات جاهزة قابلة للاستهلاك لغرض بيعها عبر قنوات التصريف.

مثل : الشركة الوطنية للنسيج و البلاستيك ... .

المؤسسات التجارية : (مهمتها هي شراء بضائع ثم بيعها دون إجراء أي تعديل أو تحويل عليها)الشركة الوطنية لألروقة ،مؤسسات توزيع المواد الغذائية ...

المؤسسات الزراعية: هي المؤسسات ذات طابع فالحي حيث تهتم بالأراضي الزراعية و تربية الدواجن والحيوانات مثل: التعاونيات.

المؤسسات الخدمية : هذا النوع من المؤسسات يقوم بتقديم خدمات مقابل نقدي مثل : مؤسسة الفندقية ، المؤسسات البنكية و المالية ، شركة التأمين ، البريد و المواصلات ...

4. معيار الحجم :

وفقا لهذا المعيار تصنف المؤسسات إلى ثالثة أنواع منها : كبيرة ، متوسطة، صغيرة الحجم ، و يتم ذلك حسب المقاييس التالية :

- المقياس الاقتصادي: رقم الأعمال و على أساس القيمة المضافة.
- المقياس المالي: على أساس مجموع الميزانية و النتيجة الصافية و أموال الدائمة
- المقياس التقني: على أساس الممتلكات المالية و المخزونات .
- المقياس الاجتماعي: على أساس كتلة أجور، عدد العمال، الكفاءة.
- المقياس التجاري: حسب حصص السوق و عدد الزبائن.
- المقياس أكثر إستعمال هو المقياس الاجتماعي (عدد العمال) و عن طريق هذا المقياس نستطيع تحديد 11 مؤسسات سالفة الذكر :

- المؤسسات الصغيرة: من عامل واحد إلى11عمال.
- المؤسسات المتوسطة: من11عمال إلى011عامل
- املؤسسات الكبيرة : أكثر من011عامل.

ثانيا : إحتياجات المؤسسة :

قبل أن تباشر المؤسسة مزاولة نشاطها، يشترط فيها أن توفر الوسائل التالية [2]:

أ. الموارد (ألأموال): إن أموال المؤسسة لها عادة مصادر متعددة إما :

- مساهمة المؤسسين الممتلكين(و تسمى بالأموال الخاصة .)
- أموال واردة من الخارج : في حالة عدم كفاية أموال الخاصة و تسمى "بالديوان أو المساهمات الخارجية ".

ب. وسائل النشاط: هي الوسائل الضرورية لتسيير المؤسسة و تتكون من:

- الوسائل البشرية : و تتمثل في اليد العاملة من كل الفئات من عمال و إطارات كل حسب اختصاصه .
- الوسائل المادية:و هي الوسائل الطبيعية المستعملة من طرف المؤسسة لتصنيع متوجات أو إنجاز خدمات ضرورية لتحقيق مهمتها . مثل : الاستثمارات ،أراضي ، آلات : و هي وسائل إلانتاج .
- الوسائل المالية : لضمان التسيير المحكم للمؤسسة ، يجب أن تتوفر لديها أموال تستطيع تأمين مختلف التسديدات، و كذا دفعها لمورديها ، و بالتالي إنفاقها على مصاريفها المتعددة و على سبيل المثال :يمكننا ذكر حسابات المؤسسة المودعة للبنك ،أو البريد ،و تلك النقود السائلة الموجودة بالصندوق .

المطلب الثالث: أهداف و خصائص المؤسسة

إن نشأة و ظهور المؤسسة مقرون بعدة أهداف و تمتاز بعدة خصائص فليس من الممكن أن توجد المؤسسة دون أهداف مسطرة ترمي إلى تحقيقها.

ا. أهداف المؤسسة

كلما كانت الظروف التي وجدت فيها المؤسسة و المحيط و البيئة التي من حولها أكثر استقرار كلما كانت أهداف طويلة أجل و عكس ذلك بالنسبة لأهداف قصيرة أجل، و يمكن تقسيم أهداف إلى ما يلي[4]

أ. الأهداف الاقتصادية أو الربحية:

تحقيق الربح : فهو من المنطقي أن تطمح المؤسسة منذ نشأتها إلى تحقيق أرباح و فوائد تضمن لها استقرارها و تحمي نفسها من المنافسة و السوق الحرة إضافة رفع رأسمالها و زيادة طاق نشاطها .

[4] عمار صخري ، مرجع سابق ، ص64

سد حاجات المجتمع : ينجم عن عملية البيع سواء كانت داخلية أو خارجية من أجل إشباع رغبات و حاجات المجتمع .

عقلة الإنتاج : و يتمثل في العمل على الاستعمال الجيد و أمثل لوسائل الإنتاج المادية و البشرية ،قصد تدينه التكاليف و رفع الإنتاج و أرباح و إيجاد التخطيط الجيد و الدقيق مع مراقبة دائمة على تنفيذ هذا المخطط.

ب. ألأهداف الاجتماعية :

ضمان مستوى مقبول من الأجور : يتقاضى العمال في المؤسسة أجور مقابل بذلهم لجهود جسدية كانت أو فكرية ،و يعتبر هذا المقابل أجر(حقا مضمونا قانونا و شرعا و هو يختلف من مؤسسة إلى أخرى لذا تضمن الدولة مستوى من أجر يسمح للعامل تلبية حاجياته و رغباته و هو أجر أدنى و المضمون) .

تحسين مستوى معيشة العمال : إن التطور الملحوظ الذي عرفه العالم و خاصة في آونة أخيرة دفع المؤسسات إلى العمل جاهدة من أجل تحسين وضعية عملها، و ذلك بتوفير مجموعة من المستلزمات قصد التحسين من حمايتهم للعمل و حفاظا على روح العملية و زيادة طائهم و إمكانياتهم .

إقامة أنماط استهلاكية معينة : بظهور وسائل إلاعلام و عملية إلاشهار ساعدت المؤسسة و خدماتها في التأثير على أذواق و ميول المستهلكين ، و ذلك بإقناعهم بإقناع مأكولات ، و التوجه من منتوج إلى آخر و خاصة في حالة نقص المنتوج السابق أو انعدام إنتاجه .

توفير تأمينات أو مرافق للعمال: لقد كان هذا العصر ثمرة لنضال و مطالبة الطبقة العاملة به و بعض الجمعيات العمالية دفع بالمؤسسة إلى خلق بعض التأمينات مثل التأمين من حوادث العمل و التقاعد...الخ و بعض المرافق كالسكن الوظيفي و التعاوني وغيرها من التسهيلات و المساعدات التي حضنت بها الكتلة العامل من قبل المؤسسات، و هذا ضمانا لأداء الجيد للشغل حيث تزيد إنتاجية العامل و مردوديته.

ت. الأهداف الثقافية:

توفير وسائل ثقافية و ترفيهية: و هو خلق نشاطات كالمسرح، المكتبات، رحلات، و غيرها، و قد تكون موجهة للعمال أو أهاليهم ، و هو يرمي لخلق الراحة للعمال و المحافظة على عطائه الفكري و الجسدي، فهو يعود بالفائدة على المؤسسة و العامل .

تدريب العمال المبتدئين و رسكلة القدامى: إن التطورات و التحولات المستمرة دفعت بالمؤسسة إلى خلق دورات تكوينية و تربصات مغلوقة لكل من العمال الجدد، و كذلك رسكلة العمال القدامى و إعادة تدريبهم تماشيا مع تطور المستمر للوسائل إلانتاجية و الظروف العملية

تخصيص أوقات الرياضة: للمحافظة على الاستعداد الدائم و القوي للعمال و زيادة الإنتاج عملت المؤسسة على تنظيم دورات رياضية قصد الابتعاد عن الحياة الروتينية

ث. الأهداف التكنولوجية:

البحث و التنمية مع تطور المؤسسات عمل على توفير إدارة أو مصلحة بعملية تسيير الوسائل و الطرق الإنتاجية علميا، و تخصيص مبالغ عالية لتحقيق نسبة كبيرة من أرباح و التي تمثل بدورها نسب عالة من الدخل الوطني.

كما أن المؤسسة تلعب دور مساعدة للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث و التطور التكنولوجي ملا تمثله في وزن في مجموعها من خالل الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة أجل.

II. خصائص المؤسسة.

إن تطور المؤسسة و تطور أشكالها أدى لظهور خصائص و صفات تتصف بها المؤسسة الاقتصادية المتمثلة في الخصائص التالية[5]

- أصبحت المؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها حقوق و صلاحيات أو من حيث واجباتها و مسؤولياتها ؛
- أصبحت لها القدرة على الإنتاج و أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها؛
- يجب أن تكون المؤسسة قادرة على البقاء بما يكفل لها تمويل كاف و ظروف سياسية مواتية و قوة عمالية كافية قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة ؛
- التحديد الواضح لأهداف و السياسات و البرامج و أساليب العمل؛
- لابد أن تكون المؤسسة مواتية للمحيط الموجودة فيه و تستجيب له؛
- إن المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي ، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج و النمو و الدخل الوطني ، فهو مصدر رزق الكثير من أفراد؛
- الهيكل التنظيمي العام للمؤسسة الذي تحدد المستويات الإدارية و أقسام و الوحدات التنظيمية عنها ، و التسلسل القيادي من أعلى إلى أسفل و كذلك خطوط الاتصال و الرقابة و التوجيه و غير ذلك من أمور التنظيمية.

[5] عبد الرحمان الصباح، ماجد فرحان، مؤسسة العمال ، دار الزهران، الطبعة الأولى ، 6991، ص2.

المبحث الثاني: وظائف المؤسسة و أجزائها

للوظيفة عدد من المعاني ، فإذا نظرنا إلى شخص عامل في مستوى معين ، فإن وظيفة هذا الشخص هي مجموعة ما يكلف به من أعمال في إطار مسؤوليته أما الوظيفة بمعنى ثاني فيتحدد عند تجميع عدد من المهام و المناصب بالمعنى أول في مجموعة متكاملة ألداء دور معين ، و هو الهدف الذي تصبو إليه المؤسسة.

المطلب الأول : وظائف المؤسسة

قد ظهر مفهوم الوظيفة في بداياته في عمل "قبول "الذي يعد من المفكرين أوائل الذين قدموا تقسيمات للوظائف الموجودة بالمؤسسة ، و قد أجملها)قبول(في الوظائف التالية.[1] :

أ. الوظيفة الإنتاجية :

تعتبر صلب النشاط الاقتصادي ،حيث ارتبط مصطلح الإنتاج منذ القدم بهذا أخير ، و إنتاج العملية يجب على المؤسسة مزج العديد من العوامل ذات الخصائص التقنية و المالية ، و كذا المعنوية ، و لتحقيق أهداف الوظيفة الإنتاجية يجب المرور بالمراحل التالية :

- التخطيط: يقوم بهذه العملية قسم الهندسة الإنتاجية و قسم البحوث و التنمية .
- متابعة و مراقبة تنفيذ برامج الإنتاج: أي مراقبة المنتوج كما و نوعا و التكاليف التي يستلزمها.
- تنفيذ العملية الإنتاجية : و يكون بتوزيع المهام لإنجازها حسب المناصب .

ب. الوظيفة التجارية:

ترتبط هذه الوظيفة بين المؤسسة و السوق ،و منه المستهلك ، و نعني بهذا مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة لضمان حركة المواد و السلع المقدمة إلى السوق ،و الوظيفة التجارية تقوم أساسا على عملية التسويق، هذه أخيرة تتطلب استعمال سياسة تخطيط و موازنة المبيعات التي تعد من أهم العمليات التي تقوم بها الوظيفة التجارية ،و التي تعالج تحديد سقف الإنتاج حيث تقوم إما بزيادة أو بالإنقاص منه.

ت. وظيفة الموارد البشرية [6] :

تعد إدارة الموارد البشرية الجهاز العصبي إلى مشروع، حيث تهتم بتوظيف العمال أكفاء ، ترقيتهم إدماجهم في فترات التربص ، و في أخير تسوية وضعيتهم إداريا، و كذا إحالة ملفاتهم إلى الصندوق للتعاقد ، فهي لذلك تسعى إلى :

- تحقيق سعادة العاملين؛
- تحقيق الكفاءة في الإنتاج .

ث. الوظيفة الإدارية :

[6] ناصر دادي عدون ، مرجع سابق ، ص 11

هي الوظيفة الرئيسية للمؤسسة و تشمل الإدارة كل الواجبات و الوظائف التي تتعلق بإنشاء مؤسسة، أي تنسيق استخدام الموارد البشرية و المالية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة ، و حسب "فايول" الوظيفة الإدارية تتحقق تبعا ل:

التنبؤ بالأحداث الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المستقبلية ، و دراسة آثارها على وجه نشاط المؤسسة مستقبل .

وضع الخطط الطويلة أجل بعد تحديد أهداف العامة للمؤسسة و رسم سياسة لتحقيق هذه أهداف.

تخطيط الهيكل التنظيمي للمؤسسة و تحديد المسؤوليات لضمان سهولة الاتصال بين مختلف وحدات المؤسسة .

توفير الموارد البشرية الكفاءة بتكوين و تنمية الهيئة الإدارية .

الرقابة الشاملة و توجيه الجهود لتحقيق أهداف العامة للمؤسسة .

ج. الوظيفة المالية:

هي مجموع المهام و العمليات التي تريدها من خلال خططها و برامجها، كما تقوم الوظيفة المالية بمتابعة تنفيذ البرامج المالية بمراعاة الاعتبارات التالية:

- استعمال الموارد المالية بصفة عقلانية .
- الحرص على الوزن المالية في المدى القصير و الطويل.
- المحافظة على سيولة المؤسسة و بالتالي قدرتها على الوفاء بديونها .

ما يمكن قوله عن الوظيفة المالية: أنها تسهر على الاستعمال الجيد لإمكانيات المؤسسة الشيء الذي يتطلب توفر عنصر المراقبة و المتابعة لتنفيذ البرامج المالية، و هذا لتحقيق المردودية المالية.

ح. الوظيفة المحاسبية

المحاسبة هي نظام يقوم بتقديمها و عرضها في صورة ملخصة ، و بالتالي معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بحيث تستفيد منها عدة أطراف من داخل و خارج المؤسسة، إذ يمكن القول أن وظيفة المحاسبة هي حلقة لها أهميتها و هي تعمل بالتنسيق مع مختلف الوظائف أخرى

المطلب الثاني: أجزاء المؤسسة و مستوياتها.

الأول : أجزاء المؤسسة :

إن مكونات نظام معين هي عناصر متفاعلة فيما بينها، و هي بدورها يمكن أن تعتبر كأنظمة فرعية متأثرة فيما بينها، و تقسيم النظام الكلي إلى أنظمة متفرعة عنه قد تصل إلى أجزاء ابتدائية بالنسبة له ،أو وحدات أساسية له، حسب الأعمال الملحقة بكل جزء، و لهذا يمكن أن نعتبر أن الوسائل المستعملة و الأعمال و الوظائف و أشخاص كأنظمة فرعية في المؤسسة، إلا أن التقسيم يجب أن يكون حسب طبيعة التحليل، و طبقا

للحاجة إلى ذلك ، مع مراعاة أن أنظمة الفرعية يجب أن تتعامل فيما بينها و يشترك كل منها على أقل مع آخر في تحقيق هدفه و بالتالي أهداف النظام العام أو المؤسسة.

أنظمة الفرعية تضم حقل من العالقات بواسطة أهداف أفقية و العمودية، التي تحدد حسب ضرورة الانسجام، و تتمثل أهداف أفقية في كل من أهداف الإنتاجية، و المالية و أهداف البيع، و أهداف الخاصة بالموارد البشرية و قد تسمى بأهداف التأطير .

أما أهداف العمودية فتتمثل في أهداف البرامج، أو عند توزيع أحد منها بتوزيع إلى أهداف خاصة بالأنظمة الفرعية المستويات مختلفة ضمن عالقة هرمية.

هذان نوعان من أهداف أفقية و عمودية(هما اللذان يحددان مجموعة من العالقات بين أنظمة الفرعية المكونة للنظام الكلي)[1].

ثانيا : مستويات المؤسسة .

يختلف عدد مستويات المؤسسة حسب أنظمة التي تتفرع إليها و حسب أهداف التحليل و يمكن أن توزع إلى أربعة مستويات أساسية كالتالي:

- المستوى ألأول : مستوى الاستغلال

دوره ضمان استعمال مسطر لعوامل النظام المادي، لتحقيق المهام الموكلة إليه من المستوى أعلى أو التسيير، و في إطار أهداف الاستغلال يجب أن تتكيف مع السياق، و يصحح الانحرافات المؤقتة، و يعمل نظام الاستغلال حسب الوقت الحقيقي، أي في نفس الوتيرة للظاهرة الإنتاجية و التجارية التي يقوم بمراقبتها.

- المستوى الثاني: مستوى التسيير [7].

دوره يتمثل في التسيير و تحديد الإجراءات المطلوب تنفيذها في مستوى الاستغلال ، و التي تكون مناسبة لوسائله ثم مراقبتها في التنفيذ، و عند ظهور عوامل غير مأخوذة في الحسبان تؤثر على نشاط الاستغلال ، و أن هذا الأخير يملك إمكانيات كافية لإعادة الحركة إلى أصلها ،بتدخل نظام التسيير .

- المستوى الثالث: مستوى الإدارة .

في هذا المستوى يتم تحديد أهداف طويلة الأجل، تغيير الهياكل ،اتخاذ القرارات الاستثمارية، و من جهة أخرى إعادة النظر في نظام الاستغلال في حالة الحاجة إلى ذلك .

- المستوى الرابع: مستوى التحويل .

[7] ناصر دادي عدون، مرجع سابق ، ص21.29.

هو أعلى مستوى، و يعمل على الربط بين المؤسسة و محيطها ،و يستقر فيه حتى وجود المؤسسة و تحويلاتها أساسية ، اندماج، إحتواء ،تطور، توسع، و إختفاء ، و هذا يعني حماية المؤسسة ضد الاضطرابات الاقتصادية بتحويلها جذريا عند الحاجة[1].

مبحث الثالث : تسيير مؤسسة و مر اقبة التسيير

تعد مراقبة التسيير وظيفة ضرورية في المؤسسات الاقتصادية التي تكثر فيها العمليات والأنشطة كونها تقوم بالتفتيش والفحص والمراجعة قصد تصحيح الأخطاء وإيجاد الحلول المناسبة التي تقضي على الأسباب المسؤولة عن الأخطاء والتلاعبات.

المطلب الأول: مفهوم التسيير ومبادئها

I. مفهوم التسيير

للتسيير مفهوم واسع اختلف تحديده من قبل الاقتصاديون، مما جعل من الصعوبة الوصول إلى تعريف شامل له يحوي كل المعاني المختلفة، و حتى يمكننا الإلمام بمعنى التسيير سنقوم باستعراض بعض تعاريفه الشائعة المعروفة

تعريف 01:

التسيير مجموعة من الآليات أو الميكانيزمات المنتجة لتحديد مسار منظمة دون أن تتناظر هذه الأخيرة و أهدافها .

تعريف 02:

يعتبر التسيير طريقة عقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية و المادية و المالية قصد تحقيق الأهداف المسطرة، و تتم هذه الطريقة حسب سيرورة التخطيط،التنظيم،الإدارة و الرقابة للعمليات[8].

تعريف 03:

تعرفه الموسوعة الاجتماعية «Encyclopédie of the social science أنه العملية التي يمكننا بواسطتها تنفيذ غرض معين و الإشراف عليه كما يعرف التسيير أيضا بأنه الناتج المشترك لأنواع و درجات مختلفة من الجهد الإنساني الذي يبذل في هذه العملية و مرة أخرى فإن تجمع هؤلاء الأشخاص الذين يبذلون معًا هذا الجهد في أي منشأة يعرف بإدارة المنشأة [9] »

تعريف 04: تعرف الإدارة على أنها عملية التخطيط، اتخاذ القرار، التنظيم، القيادة، التحفيز، والرقابة التي تمارس قصد حصول المنظمة على الموارد البشرية و المادية و المالية و المعلوماتية، مزجها و توحيدها و تحويها إلى مخرجات بكفاءة لغرض تحقيق أهدافها و التكيف مع بيئتها[10].

II. المبادئ العامة للتسيير:

حسب الفقهاء الذين يدرسون علم الإدارة أو التسيير، فإن المبادئ الأساسية لهذا العلم هي: التخطيط،التنظيم،التنسيق،القيادة و أن كل مبدأ له علاقة بالمبادئ الأخرى .

[8] عبد الرزاق بن حبيب:« اقتصاد المؤسسة » ديوان المطبوعات الجامعية 2000 – ص – 103

[9] جميل أحمد توفيق:« إدارة الأعمال » دار الجامعات المصرية – سنة1970 – مصر – ص – 9

[10] د.خليل الشماع:« مبادئ الإدارة » دار المسيرة للنشر و التوزيع – عمان1999 – ص – 1.

المبدأ الأول: التخطيط :

1- مفهوم التخطيط :

كلمة التخطيط من الكلمات ذات المعنى الواسع، فيعتبره البعض اصطلاحًا شاملاً له منفعته المؤكدة و الذي يمتد مضمونه العام من الإعتبارات الفلسفية

الواسعة إلى التفاصيل الدقيقة المحددة،و هناك من يفكر في التخطيط كنشاط محدد، بينما البعض الأخر يعتقد انه جزء من كل شيء تقريبا يقوم به الشخص[11] .

و إن انتقلنا إلى تعريف التخطيط نجد عدة تعاريف نذكر منها :

تعريف 01:

التخطيط من اكثر المصطلحات استعمالا في وقتنا الحالي، وهو من مميزات العصر، فالتخطيط عبارة عن التكهن بالمستقل و الإعداد له و اتخاذ العدة لمواجهته، و التخطيط عملية نقوم بها لتسيير الحقائق التي يتضمنها موقف من المواقف، و تحديد العمل الذي يتخذ على ضوء هذه الحقائق مع تفصيل الخطوات التي تتبع في إطار المهام الموكلة لمنشأة من المنشآت لتحقيق الأهداف المرسومة[12].

تعريف 02:

التخطيط هو التقرير سلفا بما يجب عمله، كيف يتم و متى و من الذي يقوم به.

تعريف 03:

يقول هنري فايول: أن التخطيط في الواقع يشمل التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الإستعداد لهذا المستقبل

2- أهمية التخطيط :

التخطيط يشكل الأساس الذي تقوم عليه كل الأعمال المستقبلية للإدارة، فلا شك أن المدير يعرف كل الأمور الآتية: ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لتحقيق النتائج المرغوبة؟ ما هي الأهداف التي تحدد؟ و ما هي النتائج التي يجب الوصول إليها فالمدير يكون متأكد لحد كبير من تحقيق الكثير لمنشأته .

- ✓ يساعد التخطيط على التغلب على عدم التأكد و التغيير: إن المستقبل بما يحويه من عدم تأكد و تغيير يجعل التخطيط ضرورة من أهم الضروريات.
- ✓ تركيز الإنتباه على الأغراض: نظراً لأن التخطيط يوجه كله نحو تحقيق أهداف المنشأة فمجرد القيام بالتخطيط يؤدي على تركيز الإنتباه على هذه الأهداف.

اكتساب التشغيل الاقتصادي: يعمل التخطيط على تخفيض التكاليف بسبب اهتمامه الكبير بالتشغيل الكفء و التناسق في العمليات التي يمكن رؤيتها بوضوح عند مستوى الإنتاج.

---

[11] جميل أحمد توفيق: مرجع سبق ذكره، ص 134

[12] محمد الطيب العلوي، التربية و الإدارة بالمدارس الجامعية، دار النشر قسنطينة، سنة1982- ص72

المبدأ الثاني: التنظيم :

1- مفهوم التنظيم : له العديد من التعاريف سنذكر أهمها أو البعض الشائع منها :

تعريف:

يقول Louis Allen أن التنظيم هو عملية تحديد و تجميع العمل الذي ينبغي أداؤه، مع تحديد و تفويض المسؤولية و السلطة و إقامة العلاقات لغرض تمكين الأشخاص من العمل بأكبر فاعلية لتحقيق الأهداف[13]

- عناصر التنظيم :

أ- الفرد و الوظيفة :

إن هيكل أي تنظيم إداري يتكون من مجموعة من الموظفين و الوظائف، تعرف الوظيفة بأنها مجموعة من الواجبات و المسؤوليات التي تحددها السلطة المختصة و تتطلب فيمن يقوم بها مؤهلات و شروط معينة[14]

أما الموظف فهو الشخص الذي يشتغل و يقوم بالوظيفة لإيفائها حقوقها و واجباتها و كلما ارتفع المنصب تطلب من شاغله مؤهلات و شروط تتناسب مع المسؤوليات الموكلة إليه، فالتنظيم يقوم بالتنسيق بين الوظيفة و الموظف في خطوات تدريجية .

ب- تكوين الوحدات الإدارية :

إن كانت الوظيفة هي الخطوة الأولى من كل تنظيم إداري فإن الخطوة الثانية هي تكوين الوحدات العاملة من العدد المناسب من الوظائف المتناسقة وفقا لمقتضيات و تقسيم العمل

ج- الهيئات الرئيسية التنفيذية :

نقصد بها الجهات الإدارية المختصة بتحقيق الأغراض الأصلية التي قامت من أجلها المؤسسة

المطلب الثاني : مفهوم وخصائص مر اقبة التسيير:

تختلف تعريفات مراقبة التسيير من باحث لأخر كل على حسب وجهة نظره وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي:

- **تعريف ENTONY**: هي التسلسل الذي من خلاله يقوم مسؤولي المؤسسات بضمان استغلال الموارد المتاحة بأقل التكاليف وأكثر فعالية ونجاعة للوصول إلى الأهداف المسطرة[15] ؛
- **تعريف G.PILLOT:** يتمثل نظام مراقبة التسيير في العملية المراد لها ضمان توحيد الأهداف اللامركزية للنشاطات المنسقة من اجل تحديد أهداف المؤسسة مع مراعاة أخلاقيات متفق عليها مسبقا ويشمل

[13] سليمان الطماوي، مبادئ الإدارة العامة، دار الفكر العربي، سنة 1980، ص 40

[14] محمد الطيب العلوي، مرجع سبق ذكره، ص 80

[15] عبد الفتاح الصحن، محمد السيد السرايا، الرقابة الداخلية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1998، ص15

نظام مراقبة التسيير جملة من العمليات الداخلية والتي بدورها تحتوي على جملة من المناقشات كما يعمل أيضا على تنمية الكفاءات الفردية[16]؛

- **تعريف A.GERMALIS ET H.ARNAULD ET V.VIGNON**: هي جملة من الوسائل والمرافق والعمليات التي تزود المؤسسة بأهداف طويلة الأجل وكذلك ضمان تحقيقها بصفة مستمرة[17]؛
- **تعريف M.GERVAIS:** هي عبارة عن النظام الذي من خلاله يتأكد المسيرون من أن الموارد قد تم الحصول عليها وتم استعمالها بفعالية[18]؛
- **تعريفKHEMAHEM**: هي العملية المنجزة داخل وحدة اقتصادية لضمان التنشيط والتحريك الفعال الدائم للطاقات والموارد المراد بها تحقيق الأهداف المسطرة من طرف هذه الوحدة[19].

خصائص مر اقبة التسيير:

يمكن تلخيص خصائص مراقبة التسيير فيما يلي[2]:

- **تقديم معلومات صحيحة**: يعمل نظام مراقبة التسيير على تقديم معلومات صحيحة لمتخذ القرار لان المعلومات الخاطئة أو المشوهة تضلل متخذ القرار وكثيرا ما تؤدي الى نتائج سيئة؛
- **حسن توقيت المعلومة المقدمة**: يوفر نظام مراقبة التسيير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب حيث أن المعلومات المتأخرة تفقد معناها وفائدتها جزئيا أو كليا، فحصول متخذ القرار على معلومة صحيحة ولكن متأخرة ليس لها اثر على القرار؛
- **الاقتصاد في التكاليف**: يساهم نظام فعال لمراقبة التسيير في تخفيض التكاليف خاصة إذا كان هذا النظام الكتروني مبني على الحاسوب والبرمجيات، فهو يخفض من تكاليف التشغيل وتكاليف الوقت؛
- **سهولة الفهم**: يتصف نظام مراقبة التسيير بالسهولة سواء في الفهم أو التطبيق فإذا لم يفهم المسير نظام الرقابة جيدا وطبيعة المعلومات والنتائج التي يقدمها فانه سوف يسيء تفسير هذه النتائج الأمر الذي يؤدي به إلى اتخاذ القرارات الخاطئة؛
- **تسهيل اتخاذ القرار**: يساهم نظام مراقبة التسيير في عملية اتخاذ القرار من خلال المعلومات التي يقدمها هذا الأخير إلى متخذ القرار والتي تتصف بالوضوح والجاهزية بدون حاجة إلى التفسير والتحليل والاستقصاء.

[16] القيومي محمد، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1996، ص18

[17] خليل محمد أحمد، المراجعة والرقابة المحاسبية، دار الجامعة المصرية، 2004، ص20

[18] نفس المرجع سابق، ص32

[19] عبد الفتاح الصحن، مرجع سبق ذكره، 21

المطلب الثالث: أهمية وأهداف مر اقبة التسيير:

أ- أهمة مراقبة التسيير:

لقي نظام مراقبة التسيير اهتماما كبيرا من إدارات المؤسسات الاقتصادية منذ أمد طويل وذلك للأسباب التالية[20]:

- تعقد وتشعب نطاق الأعمال جعل الإدارة تعتمد على التقارير والتحليلات لأحكام الرقابة على العمليات؛
- الضبط الداخلي والفحص المتأصل في مراقبة التسيير يقلل من مخاطر الضغط البشري واحتمال الأخطاء والغش؛
- من المستحيل أن يقوم المراقب في المؤسسة بالرقابة بطريقة اقتصادية دون الاعتماد على مراقبة التسيير؛
- التقليل من مخاطر التسيير لأقل حد ممكن لتنفيذ عملية التسيير بالكفاءة المطلوبة، حيث أن مراقب التسيير يعتمد كثيرا على حكمته المهنية وذلك لكي يتأكد من فعالية برامج الرقابة الذي يمكنه من إبداء الرأي المهني السليم عن وضعية المؤسسة، وهذا يعني أن على المراقب أن يهتم بخصائص جودة الأدوات التي يعتمد عليها من خلال تقويمه للتسيير لتحديد مخاطر الرقابة، ومن ثم تصميم الاختبارات التفصيلية التي تمكنه من الحصول على أدلة وقرائن إضافية تمكنه من إبداء الرأي المهني السليم عن أداء المؤسسة ومدى وصولها لاهدافها[3].
- **التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد**: حيث أن الموارد المتاحة بأي مؤسسة هي محدودة بطبيعية ويقع على عاتق المدراء مسؤولية توزيع هذه الموارد النادرة واستعمالها في المؤسسة بأقصى كفاءة وفعالية ممكنة، ويتطلب ذلك تعاون الأنشطة المختلفة وتنظيمها وتوجيهها بحيث تؤدي إلى أفضل استعمال لها،وتتعلق مهام التنظيم والتوجيه وتوزيع الموارد بعملية تنفيذ الخطط الموزعة للوصول إلى أهداف المؤسسة المرسومة وان القرارات المتعلقة بالمهام المذكورة تتطلب معلومات مراقبة التسيير الأكثر دقة للوصول إلى اتخاذ القرارات السليمة،
- **تقييم الأداء وتصحيح الانحر افات**: ترغب إدارة المؤسسة بمعرفة كيفية تنفيذ الخطط المرسومة ومدى ملاءمتها ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة، ويتم ذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة مع الخطط المرسومة وتقييم الانحرافات بين الانجاز الفعلي والتوقعات حسب الخطط الموضوعة ثم البحث عن أسباب الانحرافات والمتسببين فيها وتصحيحها[4]؛

[20] السقا حمدي، أصول المراجعة، مطبعة ابن حيان، دمشق،2001، ص41

- **جمع وتحفيز وتنشيط الأفراد:** يعمل نظام مراقبة التسيير على توحيد الجهود من اجل تحقيق المشاركة في عملية الرقابة وبالتالي تحقيق أهداف المؤسسة حيث يقوم بالعمل على بعث الحيوية في مختلف مستويات السلطة في المؤسسة وتنشيط عن طريق مكافأة المجد ومعاقبة المتهاون وكذا تحفيز الأفراد وحثهم على بذل أقصى مجهودات ممكنة،
- توفير المعلومات المناسبة في الوقت المناسب من اجل اتخاذ القرار؛
- تنظيم وتعظيم الأثر الرجعي للمعلومات أو حلقات التغذية العكسية التي تزود المؤسسة بالمعلومات الضرورية حول تطور وظائفها وتقلبات محيطها مما يسمح لها بتعديل أهدافها[5].

ب- **أهداف مر اقبة التسيير:**

يتضح من خلال دور وأهمية مراقبة التسيير أنها وظيفة ضرورية تساهم بشكل كبير في مساعدة المسيرين على اتخاذ القرار حيث نجدها تسعى الى[21]:

- تحقيق الفعالية يعتبر المبدأ الأساسي في النظرية النيوكلاسيكية من الاستعمال العقلاني والرشيد لموارد المؤسسة ويتم تحقيق ذلك عن طريق وضع ميزانيات تقديرية ثم مقارنة بين ما خطط له وما تم تحقيقه؛
- الوقوف على نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسة لمعالجتها وتصحيحها على أحسن وجه واستنتاج نقاط القوة للتركيز على تدعيمها وتطويرها بصورة دائمة ومستمرة؛
- تحقيق الفعالية وهذا بتحقيق الأهداف التي وضعت مقارنة بالموارد المتاحة، ومن أجل تحسين الفعالية يتطلب تطوير ديناميكي لأنظمة المعلومات حتى تتمكن من جمع المعلومات في الوقت المناسب زيادة على ذلك ضرورة معرفة إيرادات ونفقات المؤسسة؛
- تحليل الانحرافات التي تكون ناتجة بين النشاط الحقيقي والنشاط المعياري وإظهار وإبراز الأسباب التي أدت إلى هذه الانحرافات وذلك عن طريق الميزانيات التقديرية؛
- التأكد من صحة ملأمة الأهداف المسطرة أو المبرمجة تتماشى مع الوسائل المتاحة وذلك باتخاذ وتبني إستراتيجية مدروسة وتسيير فعال وأمثلة للأشخاص أو الأفراد إذ بهذين العاملين يتماشى التسيير الفعال لوسائل الاستغلال وبالتالي تحقيق الأهداف في أقرب وقت وبأقل تكاليف ممكنة[22].

[21] أ. نور – المحاسبة الإدارية – الدار الجامعية. بيروت. 1978، ص39

[22] أ. نور، مرجع سبق ذكره، ص 33

المطلب الرابع: مهام وأدوات مراقبة التسيير:

I. مهام مراقبة التسيير:

تتمحور مهام مراقبة التسيير في النقاط الأربعالتالية[7]:

- **صياغة الإستراتيجية:** تحديد الأهداف الإستراتيجية مع مؤشرات الأداء لتقدير التكاليف وقياس النتائج؛
- **إصدار البيانات الضرورية لاتخاذ القرار:** (مؤشرات، تكاليف حسب النشاط ABC، لوحة القيادة...الخ...) والحرص على تطوير تطبيقات نظم المعلومات لكي تتمكن من إنتاج المؤشرات وضمان موثوقية البيانات؛
- **تحليل النتائج المتحصل عليها والإعلام:** بالنسبة للنقطة الأولى تتمثل في إعداد ملخص تحليل الانحرافات وتحديد الإجراءات التصحيحية. أما النقطة الثانية فتتمثل في المساهمة في دوران المعلومات داخل المؤسسة من جهة وبين المؤسسة والوصاية من جهة أخرى من خلال تنظيم حوار التسيير بإنتاج وثائق رسمية تحتوي على المعلومات الضرورية لقيادة المؤسسة (ملخص يوضح النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة مثلا)؛
- **التنسيق والتنشيط:** يقع على عاتق مراقبة التسيير مسؤولية تنسيق إنتاج البيانات القادمة من مختلف المصالح وتدعيم نشاط التنسيق (تشجيع المصالح على إنتاج لوحات قيادة خاصة بها وإعلانها للمسؤولين مع التعليق عليها خلال الاجتماعات ومساعدتهم في تحليل البيانات).

II. **أدوات مراقبة التسيير**[23]:

نظرا للأهمية التي تتمتع بها مراقبة التسيير كان لابد من التركيز على الأدوات التي تمارس بها عملية الرقابة. يذكر المفكرون أشكالا مختلفة من أدوات مراقبة التسيير، بعضها بسيط وأساسي في الرقابة، وبعضها أكثر تعقيدا، وبعضها يكون أسلوبا رقابيا داخليا يستخدمه الجهاز التنفيذي للمؤسسة المعنية، وبعضها الأخر يكون أسلوبا رقابيا خارجيا تستخدمه هيئات مستقلة عن المؤسسة. كما أن هذه الأدوات تقيس عددا من المؤشرات التي تحكم على الأداء الكلي للمؤسسة والمركز المالي ومدى تميزها عن منافسيها، بينما يركز البعض الأخر على قياس أداء جزء معين من الأداء الكلي أو لإحدى الوظائف المختلفة في المؤسسة مثل الإنتاج أو التسويق أو التموين أو الأفراد،..الخ.

وبالرغم من اختلاف المقاييس والأدوات الرقابية في تصحيحها وفيما تقيسه فإن كلا منهما يسعى إلى تحقيق هدف واحد وهو تحديد الانحرافات عن الأداء المخطط ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والاستفادة من المعلومات الناتجة لمنع تكرار هذه الانحرافات مستقبلا.

[23] إسماعيل عرباجي، اقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية. ديوان المطبوعات الجامعية. 1996، ص39

كما أن استعمال هذه الأدوات يختلف من مؤسسة إلى أخرى، وذلك حسب درجة تطور المؤسسة وحجمها، وهدفها، وثقافة المسيرين فيها، ونوع مراقبة التسيير المعتمدة. ولا يوجد ما يمنع بالطبع من استخدام أكثر من طريقة أو أداة من الأدوات الرقابية. فهناك أدوات تقليدية كثيرة الاستعمال كالموازنات التقديرية ونقطة التعادل والنسب المالية ومؤشر العائد على الاستثمار وبعض الأدوات المتخصصة كخرائط المراقبة وأسلوب بيرت وغيرها.

كما توجد أدوات رقابية حديثة تطبق في المؤسسات الأكثر تقدما وتنظيما، كأسلوب الإدارة بالأهداف والتكاليف المستندة للنشاط وإدارة الجودة الشاملة وتحليل سلسلة القيمة[8].

الخلاصة الفصل:

للمؤسسة دور هام في الاقتصاد الوطني ، أو حتى العالمي خصوصا مع التطورات أخيرة ، مثل دخول اقتصاد السوق، و ظاهرة العولمة، .... الخ، فقد زادت أهميتها كما أصبحت بواسطتها تتطلب اهتماما و دقة كبيرين، كما أنه على المسيرين التصرف بعقلانية مع أوضاع الجديدة، الاهتمام بجميع وظائف المؤسسة فلكل منها دورها و أهميتها ، فنجاح المؤسسة يتوقف على جميع الوظائف و النشاطات

الفصل الثالث الدراسة

ميدانية لملبنة الساحل لولاية

مستغانم

تمهيد

يعتبر الحليب أحد أهم الأغذية الأساسية فهو مفيد للجسم كما أنه يبقى من أمراض كثيرة، فهو المادة الأساسية والضرورية في غذاء الفرد لكونه يحتوي على البروتين والعديد من الفيتامين الأخرى، وباعتباره واسع الاستهلاك فانه يجعل المؤسسات القائمة به ذات بعد استراتيجي وحيوي لاقتصاد البلاد.

المبحث الأول: تقديم الشركة محل الدراسة

هي العلامة التجارية التي تعرف بها "ملبنة الساحل لولاية مستغانم" وتنتج مادة الحليب ومشتقاته **(Giplait)**.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن الشركة

مع مرور سنوات بعد الاستقلال تم تأسيس مؤسسة انتاج الحليب سنة 1970 والتي عرفت بالديوان الوطني للحليب ومشتقاته وبمرسوم رقم 81-354 وفي ايطار تركيب المؤسسات قسمت الى ثالث فروع:

1-الديوان الجهوي الشرقي:

- وحدة انتاج عنابة.
- وحدة انتاج قسنطينة.
- وحدة انتاج سوق اهراس.

2-الديوان الجوي الوسط وقره الجزائر العاصمة ومن بين وحداته:

- وحدة انتاج بودواو.
- وحدة انتاج ذراع نجدة.

3-الديوان الجهوي الغربي الذي تأسس في 12 ديسمبر 1981 وضم الوحدات التالية:

- وحدة انتاج سيدي بلعباس.
- وحدة انتاج مستغانم.
- وحدة انتاج سعيدة
- وحدة انتاج معسكر.
- وحدة انتاج تيارت.
- وحدة انتاج بشار**(إقلي)**

❖ حيث تسببت الأزمة الاقتصادية التي مست المؤسسات الجزائرية بإفلاس الديوان الجهوي الشرقي ليحل محله في (01-09-1997) المجمع الصناعي لمنتوجات الحليب والذي يقع مقره في الجزائر العاصمة "بئر الخادم" وبامتلاك المجمع أسهم الشركة أصبحت مؤسسة عمومية ذات أسهم، **Giplait** هي عبارة عن كلمة محتصر ل: **(Group Industrielle de Production Laitière)**حيث تم انشاء مجمع الحليب على مستوى المنطقة الصناعية لولاية الواقع مستغانم في (01-10-1997)، و تعتبر ملبنة الساحل لولاية مستغانم من أهم المؤسسات سواء على المستوى المحلي أو الوطني تعود أهمية المؤسسة لكونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الاستهلاك اليومي إلا و هي مادة الحليب و مشتقاته

كما تسعى المؤسسة الى الحصول على شهادة إيزو **(ISO)** بتحسين نوعية منتجاتها باستمرار مع إبقاء سعرها في متناول الجميع، ويقدر رأس مال الشركة ب 290.480.000د.ج وتمارس نشاطها في إطار قانوني ممثل في سجل وطابع إنتاجي صناعي ويضم المجمع 65 عامل مؤقت في إطار عقود ما قبل التشغيل و40 عامل دائم يتوزعون كالاتي:

- 05 إطارات عليا.
- 46 كمنفذ.
- 34 مؤطر.
- 17 إطارات.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسة ووظائفها

1- تعريف المؤسسة "ملبنة الساحل":

تعرف المؤسسة على انها نظام ويعني هذا الأخير مجموعة من أجزاء المترابطة والمتداخلة فيما بينها من اجل تحقيق هدف معين، فهي نظام مفتوح يتأثر بالمحيط ويؤثر فيه.

2- وظائفها:

2-1: وظيفة التموين:

وهي تقدير المشتريات من الأموال الأولية ومنتوجات الجاهزة واختيار الموردين المناسبين لمتابعة حركة المخزون والمحافظة على المخزون الأمان من المواد الأولية وقطع الغيار، جرد المخزونات للتأكد من سلامتها ومطبقتها للمواصفات.

2-2: وظيفة الإنتاج:

يعتبر اهم نشاط اقتصادي تلبي احتياجات العلماء من خلال وضع نظام انتاج يتم فيه تحديد نوع المنتوج مكان الإنتاج وتنظيم واختيار الوحدة الإنتاجية، ثم تسيير نظام الإنتاج عن طريق التخطيط وإدارة مراقبة الإنتاج.

2-3: وظيفة التسويق:

فهي تربط بين المؤسسة والسوق، هو مجموعة العمليات والمجهودات المبذولة من طرف المؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي،مهامه و اهداف المؤسسة

1- الهيكل التنظيمي للشركة:

شكل رقم (III-01): الهيكل التنظيمي لشركة "ملبنة الساحل لولاية مستغانم"

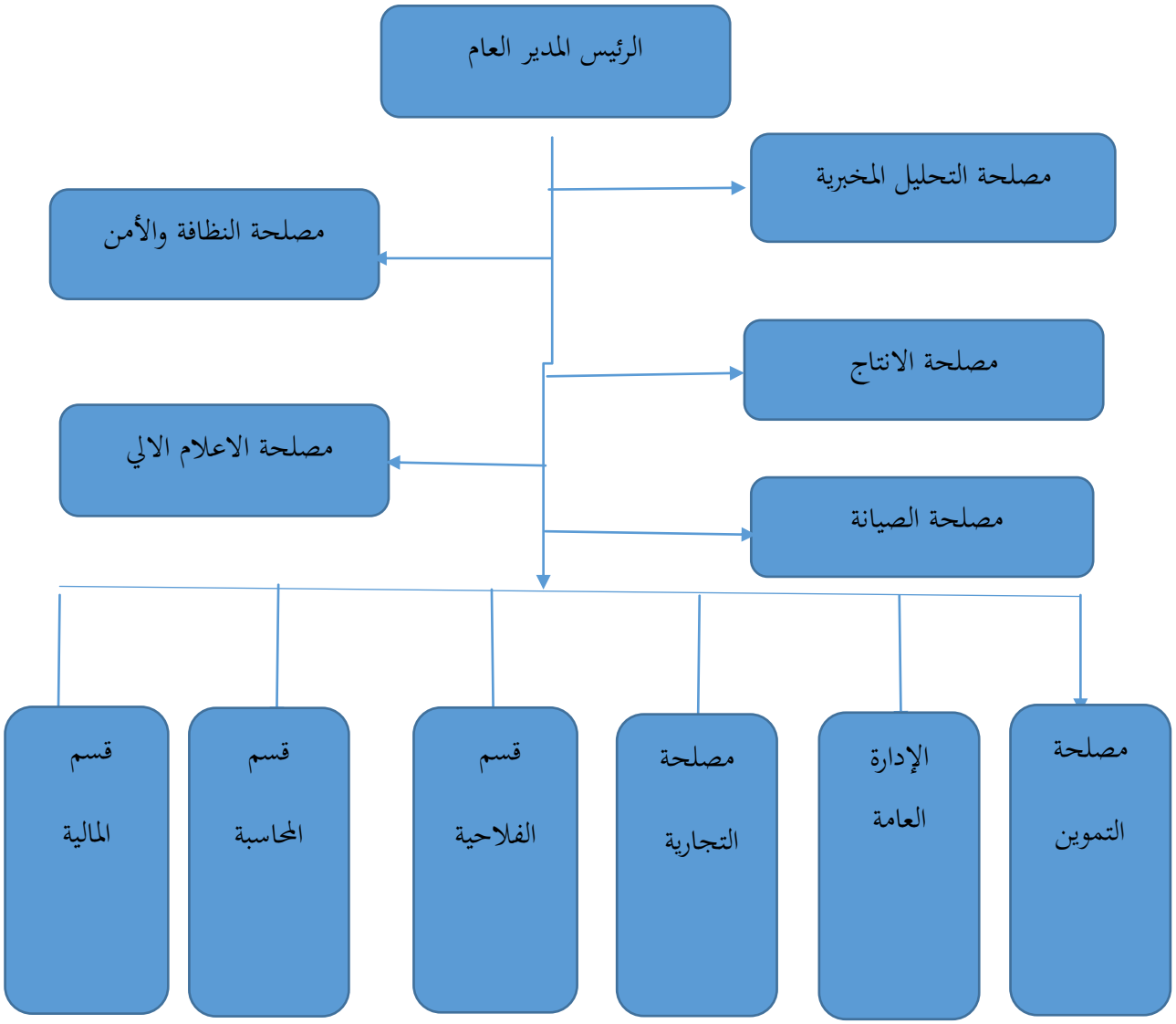

2-مهام كل قسم:

1-الرئيس المدير العام(Président directeur général): هو بمثابة المشرف العام وصاحب القرارات.

2-مساعد رئيس المدير(Assistant PDG):يتمثل عمله في انه ينوب عن المدير في حالة الغياب.

3-مكتب مر اقبة التسيير(Bureau contrôle gestion): وتتمثل مهنته في مراقبة السير الحسن للعمل والاعلام عن أي مشكل.

4-مصلحة التحليل المخبرية (Sous-direction laboratoire):وتقوم بإجراء التحليل المخبرية للمنتوج قبل كل عملية توزيع للتأكد من جودة المنتوج وسلامته من الناحية الصحية.

5-مصلحة النظافة والامن(Servise hygiène et sécurité): حيث تتكفل هذه المصلحة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنظافة والامن.

6-مصلحة الصيانة(Servise maintenance): وتتكفل بصيانة العتاد، الكهرباء ....

7-مصلحة الاعلام الالي (Servise logistiques):دورها يتمثل في اعداد وصيانة برامج الاعلام الي.

8-قسم المالي(Département finances): مسؤول عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية.

9-قسم المحاسبة(département comptabilité):تساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية.

10-قسم الفلاحة(Département agro): مسؤول عن جمع حليب الابقار من الفلاحين.

11-المصلحة التجارية (Servise commercial): تتكفل بالعمليات التجارية.

12-الإدارة العامة(PDG):حيث تتكفل بتسيير الإدارة الداخلية.

13-مصلحة التموين (Servise approvisionnement): تتكفل بتوزيع المنتوجات.

14-مصلحة الإنتاج (Servise production):تكمن في مراحل وتحديد الكمية.

3- اهداف المؤسسة

1-تحقيق ربح: أي استمرار المؤسسة مرتبط بمدى تحقيقها للربح وهذا الأخير يتحقق بإنتاج سلع وخدمات (الحليب، الرايب، اللبن...)، التي تلبي احتياجات العملاء وتلقي رواجا وقبولا.

2-حصة السوق: أي دراسة السوق وتحديد احتياجات ورغبات العملاء واتخاذ القرارات انتاج السلع والخدمات التي يطبقها العملاء حصة المؤسسة في السوق تعبر عن وزنها الحقيقي ومكانتها.

3-النمو والاستمرارية: أي ان النمو هو هدف الاستراتيجي للمؤسسة يتحقق على مدى الطويل.

3-1: نمو الداخلي: تتبناه المؤسسة عن توفر قدرات كبيرة على الإنتاج او الاستثمار والاندماج مع مؤسسات أخرى.

3-2 نمو الخارجي: تخضع له مجبرة نتيجة عدم استقرار أوضاعها وبعض به المحافظة على القدرات الإنتاجية الموجودة.

3-3 نمو الاستمراري: حتى تستمر في عملية الإنتاجية لا بد ان تضمن حصة في السوق وتحقق الحد الأدنى من الربح وتوفير اليد العاملة المؤهلة ومواكبة التطور التكنولوجي.

4-أهداف مؤسسة الحليب بمستغانم:

- المساهمة في الاقتصاد الوطني.
- محاولة المنافسة من خلال زيادة الإنتاج
- فرض نفسها في السوق كمؤسسة جيدة ومهمة.

تزويد مختلف مناطق مدينة مستغانم والمناطق المجاورة بالحليب.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية

المطلب الأول: عرض الميزانية لسنة 2019

في هذا المطلب قمنا بدراسة تحليلية للميزانية لسنة 2019 ، حيث عرضنا حسب النظامين SCFو PCNو كذلك الميزانية المختصرة ، ثم قمنا بحساب و التعليق على نسب المالية و تحليل أهم المؤشرات المالية.

1- عرض الميزانية العامة وفقا SCF لسنة 2019:

جدول رقم (III-01): ميزانية المفصلة لسنة 2019، مصدر: (تم اعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة)

الأصول	المبلغ الإجمالي	الاهتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي
الموجودات غير المتداولة			
فارق إعادة التقييم			
الموجودات المعنوية	**7557048**	**3366440**	**4190608**
الموجودات المادية	**1039065615**	**743333511**	**2957322103**
أراضي	**440000**		**440000**
مباني	**328558455**	**278583070**	**49975385**
موجودات أخرى مادية	**655475317**	**431168078**	**224307238**
موجودات قيد التنفيذ			
موجودات مالية	**1493686**		**1493686**
حقوق الاستثمار			
مجموع الأصول غير متداولة	**1085494795**	**746699951**	**338794844**
الموجودات المتداولة			
المخزونات و مخزونات قيد التنفيذ			
المواد الأولية و اللوازم	**1106273373**	**5369472**	**1100903900**
تموينات أخرى	**45747987**	**3298561**	**42449425**
سلع قيد الإنجاز	**630500239**		**630500239**
المخزونات من المنتجات	**96979798**		**96979798**
المنتجات المتبقية	**10552552**		**10552552**
خسائر القيمة من المخزونات و النتجات قيد التنفيذ			
الموردون و الحسابات المرتبطة			
الزبائن	**1017423369**	**36036188**	**981387181**
حقوق أخرى	**1106441**		**1106441**

إدارة الضرائب	791523		791523
أصول جارية أخرى	2821091		2821091
متاحات	8105318		8105318
حسابات جارية أخرى	2154763		2154763
الخزينة	10234859		10234859
مجموع الخصوم الجارية	2945942368	44704222	2901238146
مجموع عام للأصول	4031437164	791404174	3240032990

الخصوم	الملاحظة	N
الأموال الخاصة		1628000000
اعانات الدولة		
النتجة الصافية		-60722685
مجموع الخصوم الغير جارية		/
قروض و ديون مالية		100000
ضرائب مؤجلة و مرصد لها		/
ديون أخرى غير جارية		/
مؤونات و نواتج ثابتة مسبقا		/
مجموع الخصوم غير الجارية		90911161
موردون و حسابات ملحقة		195325303
الضرائب		519849
ديون أخرى		333689409
خزينة الخصوم		87115450
ارتباطات ما بيت الوحدات		960515853
مجموع الخصوم الجارية		3209844514
مجموع عام للخصوم		3240032990

.

الجدول يمثل الميزانية المفصلة لسنة 2019 حسب النظام المحاسبي المالي و ذلك لغرض دراستها و تحليل مؤشراتها المالية

الجدول رقم (III-02) تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 حسب **SCF**, المصدر: تم اعداده وفقا على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	**1658188476**	**الأموال الدائمة**	**338794844**
قيم الاستغلال	**1567277315**	**الأموال الخاصة**	**1881385917**
القيم القابلة للتحقيق	**90911161**	**الخصوم الغير جارية**	**996366320**
المتاحات	**1581844514**	**الخصوم الجارية**	**23485910**
مجموع الأصول	**3240032990**	**مجموع الخصوم**	**3240032990**

الجدول رقم (III-03) تقديم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2019 حسب **PCN** المصدر: تم اعداده وفق الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الأصول	**المبالغ**	**الخصوم**	**المبالغ**
الأصول الثابتة	**566808286**	**الأموال الدائمة**	**2529348754**
الأصول المتداولة	**2689176851**	**الأموال الخاصة**	**2527941501**
قيم الاستغلال	**1652715251**	**مجموع الديةن**	**728043641**
قيم القابلة للتحقيق	**1012975691**	**ديون طويلة الاجل**	**1407253**
القيم الجاهزة	**23485910**	**ديون قصيرة الاجل**	**72663683**
مجموع الأصول	**3255985142**	**مجموع الخصوم**	**3255985142**

المطلب الثاني: دراسة التوازن المالي للمؤسسة

من اجل الوصول الى تحليل واضح وشامل للقوائم المالية للمؤسسة سواء بالنسبة للمخطط الوطني او النظام المحاسبي المالي الجديد وجب المرور بمجموعة من المراحل والتي في مقدمتها دراسة مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة وعليه سنتطرق الى:

***التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:**

يهدف الوصول الى إعطاء صورة واضحة عن المؤسسة وتقييم اداءها المالي لابد من دراسة مؤشرات التوازن المالي حيث سنتطرق في دراستنا الى نظامين القديم والجديد وذلك من اجل تبيان الخلاف ان وجد ومحاولة إعطاء تعليق عليه ويمكن عرض هذه المؤشرات وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (III-04): مؤشرات التوازن المالي وفق SCF لسنة 2019المصدر: تم اعداده بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

البيان	العلاقة	SCF
راس المال العامل الدائم	**الأموال الدائمة-الأصول غير جارية**	**1319393632**
راس المال العامل الصافي	**الأموال الخاصة-الأصول الثابتة**	**1228482471**
راس المال العامل الإجمالي	**يساوي الأصول الجارية**	**2901238146**
راس المال العامل الخارجي	**يساوي مجموع الديون**	**1672755675**

1-رؤوس الأموال العاملة:

1-1 راس المال العامل الدائم: نلاحظ من خلال الجدول رقم (ان راس المال العامل موجب خلال سنة الدراسة حيث حققت المؤسسة هامش امان يقدر ب 1962540468 في الميزانية المنجزة وفق المخطط المحاسبي الوطني، وهذا يعني ان أصولها الثابتة ممولة بالأموال الدائمة وهو ما يمكنها من تسديد التزاماتها القصيرة الاجل وذلك عند وصول تاريخ استحقاقها.

اما بالنسبة للميزانية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد فيقدر ب 1319393632 وهو ما يؤكد ان الأصول غير الجارية ممولة عن طريق الخصوم الغير الجارية والأموال الخاصة، كما نلاحظ ان رأس المال العامل في الحالة الثانية أكبر منه في الحالة الأولى وهذا ما يدل على ان هناك قدرة أكبر للمؤسسة لسداد التزاماتها الجارية.

1-2راس المال العامل الخاص: نلاحظ انه موجب في التحليل حسب المخطط المحاسبي الوطني وهذا ما يدل عل وجود مقدار إضافي في الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة لتغطية الديون قصيرة الاجل، اما بالنسبة

للنظام المالي المحاسبي الجديد فهو موجب أيضا وهذا يعني ان الأصول الغير جارية ممولة عن طريق الأموال الخاصة مع وجود فائض لتمويل الخصوم غير الجارية.

1-3راس المال العامل الأجنبي: نلاحظ انه موجب في الحالتين وهذا يعني ان المؤسسة تعتمد على الديون في نشاطها وهذا عنصر إيجابي بالنسبة لها و ذلك في حدود نسبة.

1-4 راس المال العامل الإجمالي: نلاحظ انه موجب في كلتا الحالتين و هذا يعني ان للمؤسسة قدرة على تسديد التزاماتها القصيرة الاجل بأصولها الجارية.

2- احتياج راس المال العامل:

البيان	احتياج راس المال العامل
حسبSCF	1305907722

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت احتياجا بقيمة موجبة في كلتا الحالتين، وهذا يعني ان خصومها الجارية غير قادرة على تغطية أصولها الجارية بالنسبة للميزانية المعدة وفقا لنظام المحاسبي المالي ، اما بالنسبة للميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني فتظهر لنا احتياج موجب أي ان هناك عجزا في الموارد المرتبطة بدورة الاستغلالو بالتالي فمن الأفضل للمؤسسة ان تقوم بتغير سياستها من خلال:

1- تخفيض قيمة المخزونات و النتجات قيد الإنجاز و تقليص حقوقالزبائن.

2- تمديد مدة سداد ديون الموردين و تقليص مدة تحصيل حقوق الزبائن.

و عليه يمكن القول انه على المؤسسة إعادة النظر في احتياجات الدورة اذا اعتمدت على ميزانية النظام المحاسبي المالي و الحكم على سياستها المالية.

3- الخزينة:

البيان	الخزينة
حسبSCF	13485910

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان خزينة المؤسسة خلال سنة الدراسة موجبة وهذا يدل حسب الميزانية المعدة وفق SCFعلى ان الخزينة الموجبة هي التي تحقق التسيير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة مردودية والخطر ولا تمس ربحية المؤسسة، اما بالنسبة بميزانية المعدة وفق PCNفهذه الحالة تظهر الخزينة موجبة أيضا وهذا ما يساعد على مواجهة الحالة الطارئة دون اعاقتها في خطر ندرة السيولة.

وأخيرا نشير الى ان التعليق على رؤوس الأموال العاملة لا يكفي للحكم عل الوضعية المالية لذا سنحاول اكمال عملية التحليل من خلال دراسة النسب المالية.

4- التحليل عن طريق النسب المالي:

ان التحليل عن طريق النسب المالية أهمية بالغة في الدراسة المالية للمؤسسة والتي تحدد حسب مجموعة من المؤشرات نذكر منها على سبيل المثال طبيعة النشاط واهداف المحلل المالي، وفيما يلي ابراز هذه النسب:

النسب	العلاقة	SCF
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/ الأصول غير الجارية	4.89
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	4.62
نسبة الاستقلال المالية	الأموال الخاصة/الخصوم	0.48

4-1نسب التمويل:

أ- **نسبة التمويل الدائم:** من خلال الدراسة التمويل الدائم وفقا لتحليل الميزانية حسب المخطط المحاسبي يتعين لنا قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الثابتة بالكامل باستخدام الأموال الدائمة، اما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي تبرر هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الأصول غير الجارية عن طريق رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير الجارية.

ب-**نسبة التمويل الخاص:** من خلال الدراسة نسبة التمويل الخاص نقول ان الأموال الخاصة للمؤسسة تمول الأصول الثابتة، اما النسبة الثانية فهي مقدمة وفق النظام المحاسبي المالي وهي تدل على ان المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة الغير جارية عن طريق رؤوس الأموال الخاصة، ومنه يمكن ملاحظة ان قيمة النسبة حسب ميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي أكبر ومنه المؤسسة قادرة على تحكم في أصولها الغير الجارية بالاستخدام أموالها الخاصة وهذا ما يشكل ضمان المتعاملين مع المؤسسة.

ج-**نسبة الاستقلالية المالية:** من خلال الدراسة يمكننا القول ان نسبة الاولى المتعلقة بميزانية معدة وفق المخطط المحاسبي المالي، و هذا ما يدل على ان المؤسسة تعتمد باستقلالية مالية و ذلك لاعتمادها على الأموال الخاصة في التمويل الأموال الخاصة في تمويل الأصول بدل الاعتماد على الديون، و التي أعطت نسبة اقل من نسبة المعدة وفق المخطط المحاسبي و هو ما يعني عدم قدرة المؤسسة على تمويل جزء من أصولها الغير جارية

بأموالها الخاصة و هي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على تمويل الخارجي هذا ما يؤثر على إمكانية تسديد ديونها مستقبلا.

2-4 نسب الملاءة والسيولة: الغرض من إيجاد نسب السيولة هو الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة استحقاقية الديون قصيرة الاجل ضمن الخصوم ويمكن عرضها من خلال الشكل

البيان	العلاقة	SCF
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/الخصوم الجارية	1.83
نسبة السيولة المختصرة	القيم القابلة للتحقيق/الخصوم الجارية	0.629
نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة/الخصوم الجارية	0.0148

أ-نسبة السيولة العامة: من خلال الدراسة تبين ان هذه النسبة في الميزانيتين كبيرة، وهذا ما يفسر مقدرة المؤسسة على تغطية ديون قصيرة الاجل في حالة المؤسسة لموجوداتها المتداولة الى سيولة مالية، وهذا يعطي للمؤسسة ضمانات عند افلاس والاقتراض بالإضافة الى التحكم في تسيير احتياجاتها ومواردها لدورة الاستغلال، وعلى المؤسسة ان تأخذ بعين الاعتبار ارتفاع هذه النسبة في الميزانية المعدة وفق المخطط المحاسبي مقارنة مع نظيرتها في النظام المحاسبي المالي.

ب-نسبة السيولة المختصرة: من خلال تحليل هذا الجدول نلاحظ نسبتين مختلفتين وهو ما يعني قدرة القيم القابلة للتحقيق والقيم الجاهزة على تغطية الديون قصيرة الاجل دون الحاجة لقيم الاستغلال.

ج-نسبة السيولة الحالية: من خلال هذا الجدول يمكننا التمييز بين النسبتين حيث الأولى محتسبة وفق المخطط الوطني المحاسبي والثانية وفق النظام المحاسبي المالية وهما منخفضتان، وهذا ما يدل على عدم قدرة القيم الجاهزة على تغطية الديون قصيرة الاجل، وعليه يتوجب على المؤسسة ان تقوم بتقليص المدة المتوسطة لتحصيل الحقوق والرفع في مدة دفع الديون قصيرة الاجل.

3-4نسب النشاط:

هي النسب التي توضح مدى قدرة المؤسسة على التحكم في مواردها ويمكن عرضها في الشكل التالي:

البيان	متوسط دوران المواد	مدة تسديد الموردين	مدة تحصيل الزبائن
SCF	178	41	232

أ –المدة المتوسطة لدوران المواد: من خلال السابق نلاحظ ان المدة المتوسطة لدوران المواد مرتفعة في كلتا الميزانيتين وعليه يتوجب على المؤسسة تقليص في هذه المدة الى اقصى ميزة تنافسية للمؤسسة حيث ان

استخدام هامش الربح اقل في المؤسسات الأخرى فرصة لتحقيق هامش الربح كبير بالمقارنة بالمؤسسات التي لديها مدة تصريف أكبر.

ب-مدة تسديد الموردين: نلاحظ ان مدة تسديد الموردين مرتفعة في كلتا الحالتين وهذا بسبب السياسة المتبعة من طرف المؤسسة في الشراء، وهذه النسبة تعتبر مقبولة لأنها تخفض من قيمة الاحتياج في راس المال العامل حيث ان التمديد في عملية التسديد المستحقات يسمح للمؤسسة بتوفير سيولة معتبرة تساعدها على التسيير نشاطها العادي دون اللجوء الى الاستدانة.

ج-مدة تحصيل الزبائن: نستنتج ان مدة تحصيل الحقوق من الزبائن مرتفعة وهي لا تخدم المؤسسة التي يتوجب عليها توفير السيولة الدائمة لان طول هذه المدة يؤدي الى ارتفاع احتياج راس المال العامل. ومنه يتوجب على المؤسسة التقليص في هذه المدة وجعلها اقل من مدة تسديد الموردين حتى لا تقع في عجز مالي والذي سيؤدي بها الى اقتراض.

4-4نسبة المردودية:

هي نسبة المستخدمة لقياس كفاءة المؤسسة وقدرتها على التحكم في دورة الاستغلال يمكن عرض المردودية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة وفقا للشكل التالي:

البيان	SCF
المردودية المالية	**-0.03**
المردودية الاقتصادية	**0.013**

أ- المردودية المالية:

من خلال هذا الجدول يظهر ان المؤسسة في كلتا الحالتين حققت مردودية سالبة وفق النظامين الجديد و القديم، و هذا راجع الى النتيجة المحققة و عليه وجب على المؤسسة العمل على تحسين هذه المردودية خاصة اذا أخذت بعين الاعتبار الميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي.

ب- المردودية الاقتصادية:

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة في كلتا الحالتين و يرجع هذا الى ان المؤسسة قادرة على استعمال أصولها لتوليد الأرباح، حيث حققت نتيجة الاقتصادية موجبة و هذا يعني ان كل وحدة نقدية مستخدمة في الأصول تولد ربح بمقدار 0.015 وهذا يدل على عدم عقلانية تسيير المخزونات و الاستثمارات و النقديات بالنسبة للمخطط المحاسبي الوطني و سوء تسيير المؤسسة لتثبيتاتها غير الجارية و المخزونات و باقي الموجودات الأخرى الخاصة بها لان النسبة تقدر ب 0.013 بالنسبة للميزانية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي و هذا لان كلتا النسبتين ضعيفتين جدا.

المطلب الثالث: تعليق عام على وضعية المالية للمؤسسة

نظرا لعدم توفر المعلومات الكافية التي تسمح لنا بالقيام بالتحليل الديناميكي فقد اضطررنا بناء على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة والمتمثلة في الميزانيتين المعدتين في سنة واحدة 2019 حسب النظامين القديم والجديد وجدولي حسابات النتائج لنفس السنة بالاستخدام تحليل مالي ساكن فقط، والذي يمكننا من استنتاج ما يلي:

-حالة المؤسسة بصفة عامة غير جيدة نسبيا وذلك بسبب النتيجة السالبة كما ان هناك بعض المؤشرات التي تعطي بعض الطمأنينة مثل رؤوس الأموال العاملة الموجبة وذلك بالرغم من وجود احتياج في راس المال العامل.

- ومن خلال حساب نسبة الهيكلة المالية تبين لنا ان المؤسسة تعتمد على راس المال الخاص في هيكلتها المالية مع ارتفاع الديون قصيرة الاجل نوعا ما وهذا ما يدل على ان المؤسسة قادرة على تمويل كافة أصولها بأموالها الخاصة وهذا يشجع المتعاملين مع المؤسسة بالثقة.

-نستنتج أيضا ان المؤسسة تتمتع بخزينة موجبة وهذا يعني انها قادرة على تغطية ديونها القصيرة الاجل وخاصة في التحليل حسب النظام المحاسبي المالي.

-ان نسب النشاط في كلتا الحالتين تدل على ان المؤسسة تتبع سياسة خاطئة في تسيير نشاطها وذلك فيما يتعلق بمدة تسديد الموردين اقل من مدة تسديد حقوق الزبائن.

خاتمة الفصل:

تعتبر شركة" ملبنة الساحل" المختصة بإنتاج الحليب و مشتقاته شركة مهمة، و في اطار نشاطها تسعى الى تحقق أهداف المسطرة و تصل الى التسيير الفعال يجب ان تبني على أسس عملية و ركائز صحيحة، و لمتابعة وضعيتها المالية وتوازناتها تستخدم في ذلك تقنية من تقنيات التسيير و التي تهد الى مساعدتها الا و هي التحليل المالي الذي يعتبر أداة فعالة لتحقيق اهداف المنشودة عن طريق فحص السياسات المالية للمؤسسة في دورات متعددة و دراستها وتفسيرها مما يساعد على اكتشاف ضعف السياسات و معالجتها بتدعيم نقاط القوة و التخفيف من نقاط الضعف، حيث تركز اهتمام المسيرين و مختلف المتعاملين مع المؤسسة على كيفية فهم مضمون القوائم المالية للمؤسسة الذي على أساسه يتم اتخاذ القرار في المستقبل.

بعد دراسة التطبيقية للمؤسسة الاقتصادية تبين ان النظام المحاسبي المالي ولد آثر على القوائم المالية نجد ان هناك تغيرات في العناصر المكونة لها، حيث أصبحت هناك خمسة قوائم أساسية وهي: الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول التدفقات الخزينة، جدول التغيرات في راس المال والملاحق.

خاتمة العامة

من خلال هذا حاولنا تسليط الضوء على عملية تحليل التحليل المالي يعد التحليل المالي من أهم القرارات المالية في المؤسسة وهو عبارة عن مصادر التمويل التي تشكل رأس مال سواء كانت ممتلكة (أسهم ، أرباح محتجزة ، إحتياط) أو مقرضة طويلة أو قصيرة الأجل (قروض بنكية ، ديون الإستثمارية والإستغلال ، السندات ...) حيث يوجد هناك عدة عوامل تؤثر في إختيار شكل تمويل منها الخطر المالي والمرونة والسيطرة الملائمة وللمفاضلة بين مصادر التمويل حيث يتم المحافظة بين مصادر التمويل التي تحقق أكبر عائد وأقل درجة مخاطرة.

أولا:اختبار الفرضيات:

1- اختبار صحة الفرضية الأولى:تم افتراض أن التحليل المالي لها دور أساسي في تقييم أداء تسيير المؤسسة وهذه الفرضية صحيحة وذلك من أجل كشف عن مدى تحقيق الأهداف الموضوعة التي تعبر عن فعالية وكفاءة استخدام الموارد المتاحة.

2- اختبار صحة الفرضية الثانية: إن يساعد التحليل المالي على معرفة المنهج الصحيح والوضع الحقيقي للمؤسسة والصحيح لمؤسسة بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة فرضية صحيحة.

ثانيا: النتائج

وتم من خلال معالجة البحث الوصول إلى النتائج التالية :

- يعتبر استخدام أساليب ونماذج التحليل المالي المناسبة ذات فعالية وذلك بتحليل البيانات الموجودة في القوائم المالية التي تعطي الوضعية الحقيقية للمؤسسة.
- يعد تقييم تسيير مؤسسة موضوعا ذات أهمية بالغة للكشف عن مدى تحقيق الأهداف الموضوعة الذي يعبر عن الفعالية، وكفاءة استخدام الموارد المتاحة لبلوغ تلك الأهداف الذي يعبر عنه بالكفاءة، والتحليل المالي واحد من الأساليب المهمة الذي أثبت نجاعته في هذا المجال.
- تمثل مؤسسة آلية اقتصادية ومالية حيوية في أي مجتمع حيث تلعب دور هاما في تجميع الأموال وإعادة استثمارها من خلال تزويد الأعوان الاقتصاديين بأشكال التمويل المختلفة.
- تطور نشاط المؤسسة عبر تقديم خدمات مصرفية حديثة موجهة لمجالات عديدة تساير بها التغيرات المستمرة في البيئة المحيطة وذلك في سبيل تعظيم الأرباح وبالتالي ضمان الاستمرارية.

ثالثا:الاقتراحات

بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي قد تساعد في أداء البنوك وذلك فيما يتعلق استعمال التحليل المالي في تقييم أداءها .

وتتمثل هذه الاقتراحات فيما يلي:

أن تعتمد البنوك التجارية في تقييم أداءها على مؤشرات والنماذج الإحصائية التي تعطي الوضع الحقيقي.

إذا كانت النماذج الإحصائية والمؤشرات المقترحة صالحة لتفسير الوضع المالي في المرحلة الحالية، فإنه يجب العمل على تطويرها مستقبلا حتى تظل محتفظة بقدرتها التنبؤية وبالتالي ضمان الاستمرارية.

التوصيات

ورغم كل ما سبق فإننا صغنا بعض الإقتراحات البسيطة التي يجب على مسيري القسم الأخد بها للخروج من هذه الوضعية:

1- يجب التوزيع من المصادر التمويل الخارجية وذلك باللجوء إلى الديون طويلة الاجل أيضا وعدم الاعتماد على الديون قصيرة الأجل فقط.
2- التقليل من الإحتفاظ بالسيولة لذا فننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى نتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهده المؤسسة.

وفي الأخير نحمد الله على أن وفقنا لإكمال هذا العمل ونسأله جل وعلى أن يهدينا كما فيه الخير والنجاح ... شكرا

أفاق البحث :

بعد المعالجة الإشكالية والمثمتلة في التركيبة المثلى للهيكل المالي كل المؤسسة ، إتضحت لنا مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون موضوع دراسة مستقبلية للمهتمين في هذا المال وهي:

- الرفع المالي وعلاقته بالتحليل المالي
- العوامل الرتبطة بالنسب الداخلية والخارجية للمؤسسة أي محددات التحليل المالي.

قائمة المراجع

الكتب

باللغة العربية:

1-الدون س هنريكسون: النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، المكتب الجامعي الحديث، مصر، طباعة 2005.

2-ثناء القباني: المحاسبة الدولية، الدار الجامعية الابراهيمي، مصر الطباعة.2003

3-حسين القاضي-مأمون حمدان: نظرية المحاسبة، الدار العملية الدولية عمان-الأردن، الطباعة الاولى2001

4-حمادة طارق عبد العالي: موسوعة المعايير المحاسبية، دار الجامعة، مصر، الطباعة .2004

5-دونالد كيسو جيري ويجانت: ترجمة احمد الحجاج، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ للنشر.

6-شعيب شنوف: محاسبة مؤسسة طبقا للمعايير الدولية، الجزء الأول، الجزائر ،طباعة2008

7-عباس مهدي الشيرازي: نظرية المحاسبة، ذات السراسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت الطباعة 2008.

8-النظام المحاسبي المالي،بدون مؤلف،الصفحات الزرقاء،الجزائر،سنة2008

المشورات والوثائق:

1-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 74، سنة.2007

2-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد19، سنة 2009.

الرسائل الجامعية:

1-*شناي محمد كريم: تكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبة الدولية، مذكرة تخرج ماجستير، علوم التسيير تخصص المحاسبة، سنة* 2009

1-عقاري مصطفى: مساهمة علمية لتحسين المخطط الوطني للمساهمة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

2-قوايدي محمد: قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير الدوليةIAS/IFRS، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد حلب البليدة، سنة .2010

3-قورين حاج قويدر: نظام المعلومات المحاسبي ودوره في مراقبة التسيير، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال جامعة الشلف، سنة2007.

الملتقيات العلمية:

تحت رعاية واشراف السيد عميد الكلية: د. برانيس عبد القادر، نظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر SCF، الخميس10/ديسمبر/2015

باللغة الأجنبية

1-bernard raffourmier(2005) :les nomes comptabiles internationnal(ifrs/ias)2 éditions écomisa.paris.

2-djamel amoura, revue des réformes économique et intégration en économie mondiale, ecole supériaure de commmer ce d'alger,n°02,2007.

3-francoise quariel :represenatios financéres et comptabiles du bilan l'émergence d'un bilan comptabel et financier encyclopilité contrôle de gestion et audit : ed economies .parise.2000.

4-jean francion des pobert,francion mechin,herver puteaux(2004) : norme IFRSet PME . edition dunod.

5-obert ropert(2004) : pratique des normes IAS/IFRS, edition dunod, paris.

6-pascal barneto :normes les IAS/IFRS , aplication aux etats financiers, editur dunod.

7-Séminaire en collaboration avec réseau d'exeau d'expert,nouveau plan comptable des entreprises et normalisations internationale,alger,juin2005.

الملاحق

ملحق رقم1: الميزانية

		السنة N			N-1
الأصل	الملاحظة	الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	N الصافي	الصافي
أصول غير جارية					
فارق بين إقتناء المنتج الإجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة					
سندات أخرى مثبتة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير التجاري					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و إستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب و ماشابهها					
حسابات دائنة أخرى و إستخدامات مماثلة					
الموجودات و ماشابهها					
الأموال الموظفة و الأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
المجموع					

الخصوم	N	الملاحظة
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال تم إصداره		
رأس المال غير المستعان به		
علاوات و إحتياطات – إحتياطات مدمجة		
فوارق إعادة التقييم – فارق المعادلة		
نتيجة صافية (نتيجة صافية (نتيجة صافية حصة المجمع)		
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى/ ترحيل من جديد		
المجموع (1)		
الخصوم غير الجارية		
قروض و ديون مالية		
ضرائب (المؤجلة و المرصد لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		
مجموع (2)		
الخصوم الجارية		
موردون و حسابات ملحقة بهم		
ضرائب		
ديون أخرى		
خزينة سلبية		
مجموع (3)		
مجموع عام للخصوم		

الملحق2: نموذج جدول حسابات النتائج

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم التفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركاء الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1) منها حصة ذوي الأقلية(1)			
حصة المجمع			

ملحق3: جدول سيولة الخزينة (طريقة مباشرة)

البيان	الملاحظة	N	N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات المالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج الممتلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة استثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

ملخص

ان المخطط المحاسبي الجزائري الذي تم اعداده في ظل مبادئ اقتصاد الموجه، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط ويعكس تحقق أهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والانتاج، وعليه أصبح من ضروري توفير أسس وقواعد و مفاهيم محاسبية تتماشى مع التطورات الجديدة، مما دفعت بالسلطات الجزائرية في اجراء اصلاحات معمقة عن طريق اصدار قوانين النظام المحاسبي المالي الجديد، الذي يتعلق بالتفتح الاقتصادي و الاتجاه نحو اقتصاد السوق، و تحرير التجارة الخارجية...

حيث يكمن أهمية هذا النظام في مخرجاته والمتمثلة في القوائم المالية التي تهدف الى تحقيق الغاية الاعلامية للمحاسبة.

الا ان تطبيق هذا النظام في الجزائر لقي صعوبات كثيرة ويعاني من مشاكل عدة تحاول الجزائر تفاديها للالتحاق بركب الدول الأخرى والسعي على توسيعه وتطبيقه في جميع المؤسسات.

الكلمات المفتاحية:

التحليل المالي، المحاسبة، القوائم المالية.

Résumé

La comptabilité prévue de l'Algérie, qui a été préparé à la lumière de l'économie axée sur les principes, la scène que l'économie où elle a été planifiée et reflète la réalisation des objectifs macro-économiques en ce qui concerne le niveau de l'emploi et de la production, et il est devenu nécessaire de jeter les bases et les règles et les concepts comptables conformes aux nouveaux développements qui il a incité les autorités algériennes à mener une réforme en profondeur par l'émission de nouvelles lois sur le système de comptabilité financière, ce qui a trait à l'ouverture économique et la tendance à l'économie de marché et de la libéralisation du commerce extérieur ...

Où est l'importance de ce système et ses sorties des états financiers visant à réaliser la comptabilité de fin des médias.

Mais l'application de ce système en Algérie a rencontré de nombreuses difficultés et souffre de plusieurs problèmes, l'Algérie tente de les éviter de se joindre à d'autres pays et cherchent à développer et l'appliquer dans toutes les institutions.

Les mots clés :

. l'analyse financière, Comptabilité, États financiers